الإبـــادة
عبـر الجسـد

ADDAMEER
الضمير

الإبادة عبر الجسد

العنف الجنسيّ في السجون الإسرائيليّة بوصفه ممارسة استعماريّة

في أماكن ضيّقة، لا يكفي فيها الهواء لنَفَسٍ واحد، ورائحة كريهة تسبق الأنف إلى الداخل، تلتصق بالحلق وتعلن منذ اللحظة الأولى أنّ هذا المكان لا يُراد له أن يُحتمل. في لحظةٍ عابرةٍ في التاريخ، حدث ما لا يترك أثره في السجلّات، لكنّه يظلّ محفورًا في الأجساد والذاكرة.

جلس الأسير على ركبته بعد أن خلع الجنود سرواله، وأنزل رأسه كما لو أنّ الجسد وحده يعرف ما ينبغي فعله حين تُسحب منه الخيارات. كان الصوت المعدنيّ لجهاز الفحص (الماغنوميتر) يقترب ويبتعد، نغمة باردة يعرفها من قبل، تتسلّل إلى الأعصاب قبل أن تلامس الجسد. ثمّ تحوّل الصوت إلى فعل؛ ضُرب بالجهاز على ظهره ومؤخّرته، قطع الضرب الإيقاع وخلّف صمتًا أثقل من المعدن نفسه.لم يكن الألم هو الأسوأ، بل الضحك، الضحك الذي انطلق عاليًا، خفيفًا، كأنّ ما يحدث لعبة عابرة. في تلك اللحظة شعر أنّ الإهانة لا تُمارَس بالقوة وحدها، بل بالشماتة، بتحويل الإنسان إلى مادّة للسخرية. كان يحاول أن يختفي داخل نفسه، أن يقلّص وجوده إلى نقطة لا تُرى ولا تُستهدف، "أووووه، شو هالحلاوة هاي، وشو هالنظافة" هكذا سخر منه السجّانون، سمع سخريتهم، وحاول ألّا يفهمها. أحيانًا يكون عدم الفهم محاولة أخيرة للدفاع عن النفس، ومن بين الأصوات المتداخلة، سمع صوت سجّانة أنثى كانت معهم. وبحسب كثافة الحركة وتعدّد النبرات، أدرك أنّهم لم يكونوا أقلّ من خمسة أو ستّة أشخاص، يحيطون بالمكان كحلقةٍ مغلقة، وكان ذلك كافيًا ليشعر أنّ المساحة أضيق ممّا هي عليه. فجأة، دون أيّ إنذار، أدرك أنّهم تجاوزوا حدّاً لم يكن يتصوّر أنّه يمكن تجاوزه. لم يفهم ما يحدث فورًا، لكنّ الجسد فهم قبله، حاولوا اقتحام ما تبقّى من حدوده. لم يكن الأمر بحاجة إلى تفسير، الصدمة كانت كافية. بدأوا بإدخال شيء ما في مؤخّرته، أدرك لاحقاً أنّه عصا، شدّ على نفسه بلا وعي، ثمّ انكسر ذلك الشدّ تحت وطأة الألم، وتوقّفت المقاومة، دخلت العصا بشكل عميق، تصاعد الألم إلى درجة فقدَ معها الجسد أيّة قدرة على الفهم أو المقاومة.

لـم يكتفـوا بمحاولـة واحـدة؛ تكـرّرت المحـاولات بـأدوات مختلفـة كجهـاز (الماغنوميتـر)، وكان القصـد واضحًـا: الإيـذاء بحـدّ ذاته. كانـوا يدخلـون العصا مع تحريكها داخل المؤخّرة، وليس فقط إدخالها، شـعر أنّ ما حدث لم يكن مرّة واحدة؛ تكـرّر الأمر مرارًا، خمس أو سـتّ مرّات على الأقلّ، إلـى حدّ فقدَ معه القدرة على العدّ الدقيق، لم يرَ العصا المسـتخدمة، لكنه شـعر أنّها عصا السـجّانين، حيث يحمل كلّ سـجّان جعبة فيها عصا سوداء مطّاطية من الخلف، عرف لاحقًا أنّها مطّاطيّة لأنّهم ضربوه بها.

اسـتمرّ هذا التعذيـب حوالي نصف السـاعة، ما بين عمليّة الاغتصـاب، والضرب، وبقائه في الزنزانة، وكان كلّ ذلك مصحوبًا بضربٍ متواصل، وشتائم تنهال بلا توقُّف، كأنّ الكلمـات نفسـها صـارت أداة أخـرى للإيذاء، تثقل المشـهد وتغلـق أيّ منفذٍ للصمـت، "بدنـا نجيـب مرتـك وأختـك ونيكهم علـى عينـك وعلى صـدرك، وبدك تشـوفهم"، بهذا تمّ تهديده، وكأنّ كلّ ما سـبق لم يكن كافيًا، صعّدوا الأمر خطوة أخرى، بلا تردّد، أمسك أحدهم بعضوه الذكريّ وشدّه بقوة، ولم يتمكّن من تمييز ما إن كان الجنديّ ذاته، أو آخر يشدّ على محاشمه بشكل شديد ومؤلم، ساخرين: "أووووه، كبار كبار". وصل إلى درجة شـعر فيها أنّ الموت أقرب من أيّ شـيءٍ آخر، ولم يعد في رأسه سوى سؤالٍ واحد، يتكرّر بلا توقُّف: **متى سينتهي كلّ هذا؟**[1]

[1] تصريح مشفوع بالقسم أجرته مؤسّسة الضمير مع الأسير (س.س) بتاريخ 20 تمّوز 2025.

يرافق هذا السؤال جميع الأسرى الفلسطينيّين الذين لا يزالون يتعرّضون لشتى أنواع التعذيب داخل السجون والمعسكرات الإسرائيليّة، فمنذ السابع من تشرين الأوّل 2023 وما رافقه من ارتكاب إبادة جماعيّة في قطاع غزّة، امتدّت هذه الإبادة لتشمل جميع الأسرى داخل مراكز الاحتجاز الإسرائيليّة؛ إذ تشير توثيقات مؤسّسة الضمير وغيرها من المؤسّسات العاملة في مجال حقوق الإنسان إلى أنّه منذ السابع من أكتوبر تمّ تحويل هذه المراكز لمسارح لانتهاكات جسديّة ونفسيّة ممنهجة، اتّخذت صورة الإبادة الجماعيّة، من خلال وسائل عدّة كالقتل المباشر، وإلحاق أضرار جسديّة وعقليّة جسيمة بالأسرى، وإخضاعهم لظروف صعبة عملت على إهلاكهم.

يشكّل العنف الجنسيّ أحد أكثر الوسائل فتكًا وإيذاءً في سياق النزاعات المسلّحة والإبادة الجماعيّة؛ إذ لم يَعُد يُنظر إليه في هذه السياقات بوصفه فعلًا عارضًا أو نتيجة جانبيّة للحروب، بل أصبح يُعترف به دوليًّا سلاحًا ممنهجًا يُستخدم لتحقيق أهداف عسكريّة وسياسيّة، وإخضاع الجماعات المستهدفة، وتفكيك هُويّتها الاجتماعيّة والثقافيّة، وفرض سيادته على هويّة الجسد. وقد تجلّى ذلك في حالات عدّة موثّقة، مثل: الاغتصاب الجماعيّ الذي استُخدم أداةَ إبادةٍ جماعيّة في (رواندا) عام 1994، والممارسات الجنسيّة الممنهجة في معسكرات الاحتجاز خلال حرب (يوغوسلافيا) السابقة، والتعذيب والتحقير الجنسيّ في سجن أبو غريب بالعراق، إضافة إلى الانتهاكات المماثلة الموثّقة في معتقل (غوانتانامو)، حيث شملت الإجراءات الإذلاليّة الجنسيّة كجزء من أساليب الاستجواب النفسيّ والجسديّ.

وقد برز منذ السابع من تشرين الأوّل 2023 ارتكاب هذا النوع من العنف؛ إذ تعرّض العديد من الأسرى لجرائم جنسيّة شملت الاغتصاب، والتحرش الجنسيّ، والتفتيش العاري، والشتم والتهديد بالاغتصاب، واستهداف المناطق الحسّاسة

بالضرب والشـدّ، وغيرها من الممارسات التي توظّف لا بوصفها انتهاكات عرضيّة أو استثنائيّة، بل جزءاً من سياسة عقابيّة وإخضاعيّة أوسع، مع العلم بأنّ العنف الجنسيّ داخل السـجون ليس أمرًا مستحدثًا أو طارئاً، بل هو ممارسة متجذّرة نشأت وتطوّرت مع نشأة النظام الاعتقاليّ ذاته؛ ما يعكس استمراريّة بنيويّة في استخدام العنف، ولا سـيّما العنف الجنسيّ، أداةً للسيطرة والقمع وكسـر الإرادة، وليس نتيجةً لتصرّفات فرديّة معزولة.

وفـي هـذا الإطـار، يمكن فهـم اسـتهداف الجسـد داخل السـجون، ولا سـيّما اسـتهداف الكرامة الجسديّة والإنسـانيّة، بوصفه إحدى صور الإبادة الجماعيّة، التي ينسـجم منطقها مع طبيعة الاستعمار الإحلاليّ، الساعي إلى تقويض قدرة المجتمع الأصليّ على الاسـتمرار، ليس فقط عبر القتل والتهجير، بل أيضًا عبر التدمير النفسيّ وتحويل الجسد إلى أداة للسيطرة والإلغاء.

تسعى هذه الورقة إلى إبراز الكيفيّة التي يوظّف بها الاحتلال الإسرائيليّ الجرائم الجنسـيّة بوصفها سـلاحًا ممنهجًا للقمع والانتقام، وضمن سـياق أوسع من الإبادة الجماعيّة، وذلك من خلال تحليل وعرض حالات موثّقة، تُظهر الطابع الممنهج لهذه الانتهاكات، ودلالاتها وآثارها على الأفراد والجماعة المستهدفة.

مع التأكيد على أنّ حالات العنف الجنسـيّ تتجاوز ما ورد في هذه الورقة، ويُرجَّح أنّهـا تفوقهـا بكثيـر، إذ تقتصر هـذه الورقة علـى 37 حالة فقط وثّقتها مؤسّسـة الضميـر، مـن بين مئـات الحالات التـي رصدتها المؤسّسـة وغيرها من المؤسّسـات العاملة بمجال حقوق الإنسان، نظرًا لاعتماد النهج والطريقة ذاتها في ارتكاب هذه الجرائـم ولمنع التكرار. كما أنّ اسـتمرار احتجـاز عدد كبير مـن المعتقلين حالَ دون توثيق الجرائم والانتهاكات التي تعرّضوا لها، فضلًا عن خوف العديد من الأسرى من الإفصـاح عمّا تعرّضوا له، نتيجـة الوصم والتهديد وظروف الاحتجاز؛ ما يشـير إلى أنّ الحجم الحقيقيّ لهذه الجرائم لا يزال غير مكشوف.

وقد تركّزت الحالات التي رصدتها مؤسّسة الضمير بين الرجال والنساء والأطفال. بخصوص الأطفـال انحصرت الانتهاكات الجنسـيّة التي تعرّضوا لهـا على التفتيش العاري، أمّا النساء فكنّ يتعرّضن لهذا النوع من التفتيش مرّات عدّة، أوّلها في مكان

الاعتقال، ومن ثمّ في سجن (هشارون)، ولاحقًا في سجن الدامون، إضافة إلى تعرُّضهنّ للتحرّش الجنسـيّ واللفظـيّ. كما وتعرّض الرجـال للتعرية القسـريّة، إلّا أنّه برز أيضًا تعرّضهـم للاغتصـاب، ولاسـتهداف المناطق الحسّاسـة بالضرب، والربـط، والحرق، وخاصّة أثناء التحقيق، وفي القمعات التي كانت تمارسـها فرق القمع في معسـكر (سديه تيمان) خصوصًا، وفي مراكز التحقيق.

في السياق ذاته، أصدرت لجنة التحقيق الدوليّة المستقلّة التابعة للأمم المتّحدة بتاريـخ 13 آذار 2025، تقريـرًا أكّدت فيه اسـتخدام دولة الاحتلال العنف الجنسـيّ، والعنف القائم على النوع الاجتماعيّ استراتيجيّةَ حربٍ ضدّ الفلسطينيّين منذ السابع مـن تشـرين الأوّل، مؤكّـدةً أنّ هذه الممارسـات ليسـت حـوادث فرديّة بل سياسـة ممنهجة، تهدف إلى إذلال وقمع الفلسطينيّين.[2]

الجرائم الجنسيّة في ضوء القانون الدوليّ

تشـكّل الجرائم الجنسيّة انتهاكات جسـيمة للكرامة الإنسانيّة وحقوق الإنسان الأساسـيّة؛ فقد أكّـدت المواثيق الدوليّة، بمـا في ذلك النظام الأساسـيّ للمحكمة الجنائيّة الدوليّة، والمحاكم الدوليّة الخاصّة (ليوغوسـلافيا ورواندا) (ICTY وICTR)، أنّ هـذه الجرائم يمكـن أن تُصنَّف جرائم حرب، وجرائـم ضدّ الإنسـانيّة، وركنًا من أركان جريمة الإبادة الجماعيّة، اعتمادًا على السياق التي ارتكبت خلاله، ونيّة ارتكابها.

فوفقـاً للمـادّة (6) من النظام الأساسـيّ للمحكمـة الجنائيّة الدوليّـة، يمكن أن تشـكّل الجرائم الجنسـيّة عنصرًا من عناصر الإبادة الجماعيّـة إذا ارتُكِبت بنيّة تدمير مجموعـة وطنيّة، أو إثنيّة، أو دينيّة، أو عرقية، كليًّا أو جزئيًّا. ويُقرّ الاجتهاد القضائيّ

[2] الأمم المتّحدة، "أكثر ما يمكن أن يتحمّله المرء: الاستخدام الإسرائيليّ المنهجيّ للعنف الجنسيّ والإنجابيّ، وغيره من أشكال العنف القائم على النوع منذ أكتوبر 2023"، 13 آذار 2025 (https://tinyurl.com/5dypp4bt).

الدوليّ (ICTY وICTR) بأنّ الاغتصاب وأشكال العنف الجنسيّ الأخرى قد تكون جزءًا أساسيًّا من نمط التدمير الموجّه ضدّ مجموعة مستهدفة، لما تسبّبه من ضرر جسديّ ونفسيّ شديدين، وإذلال، وآثار وخيمة على الضحايا ومجتمعاتهم، وبذلك يمكن اعتبارها أحد أركان الإبادة الجماعيّة عند توفّر الأدلّة.[3]

كما وتحدّد المادّة (7/1/j) من النظام الأساسيّ للمحكمة الجنائيّة الدوليّة الجرائم الجنسيّة التي تصنَّف جرائم ضدّ الإنسانيّة، في حال ارتُكبت في سياق هجوم واسع النطاق أو ممنهج، وهي: الاغتصاب، والعبوديّة الجنسيّة، والدعارة القسريّة، والحمل القسريّ، والتعقيم القسريّ، وأشكال أخرى من العنف الجنسيّ ذي الخطورة المماثلة. ولا يُشترط أن يكون كلّ فعل على حِدة واسع النطاق أو ممنهجًا، ما دام جزءاً من هذا الهجوم.[4] وتشمل المادّة (7/1/ح) أيضًا الاضطهاد الموجّه ضدّ أيّ جماعة محدّدة، لأسباب سياسيّة أو عرقيّة، أو دينيّة، أو جنسيّة أو غيرها، بما يعزّز مواجهة الإفلات من العقاب عن الاضطهادات الممنهجة، كما يمكن أن تشكّل هذه الجرائم تعذيبًا، أو أفعالًا لاإنسانيّة أخرى، تتسبّب عمدًا بمعاناة جسديّة، أو نفسيّة جسيمة.

وفي حال ارتكاب جرائم جنسيّة في سياق نزاع مسلّح دوليّ أو غير دوليّ، يمكن تصنيفها كجرائم حرب بموجب المادّة (8) من النظام الأساسيّ للمحكمة الجنائيّة الدوليّة، وتشمل: الاغتصاب، والعبوديّة الجنسيّة، والدعارة القسريّة، والحمل القسريّ، والتعقيم القسريّ، وأشكالًا أخرى من العنف الجنسيّ. كما تُعدّ هذه الجرائم اعتداءً على الكرامة الإنسانيّة وفق ما ورد في النظام الأساسيّ. كما ويُعدّ التعذيب جريمة حرب في حال تسبّب الفاعل عمدًا في ألم أو معاناة جسديّة، أو نفسيّة.

أنماط الاعتداءات الجنسيّة داخل أماكن الاحتجاز الإسرائيليّة

غالباً ما كان يُختزَل العنف الجنسيّ في كونه موجّهًا ضدّ النساء، إلّا أنّ السنوات الأخيرة شهدت تحوّلًا في دراسة هذا النوع من العنف، بما يشمل الاعتداءات الجنسيّة التي يتعرّض لها الرجال، ولا سيّما في سياقات النزاعات المسلّحة والاحتجاز، فقد تمّ توثيق العديد من الحالات التي تعرّض فيها الذكور الفلسطينيّون لهذا النوع من الاعتداءات. ويأخذ هذا العنف أشكالًا متعدّدة تتراوح بين ممارسات نفسيّة

[3] ICTR, Prosecutor v. Akayesu, Trial Chamber Judgment, 2 September 1998, paragraph731 (https://tinyurl.com/mrx6tw87).
[4] ICTy, Prosecutor v. Kunarac, Kovač and Vuković, Trial Chamber Judgment, 22 February 2001, paragraph 431 (https://www.icty.org/x/cases/kunarac/tjug/en/kun-tj010222e.pdf).

مهينــة، وصولًا إلى اعتداءات جسـديّة شـديدة الخطورة. وانطلاقًا مـن ذلك، يمكن تصنيف الاعتداءات الجنسـيّة إلى أنماط رئيسـيّة عدّة، تختلف في وسائلها، وحِدّتها، وآثارها الجسديّة والنفسيّة، وهو ما يتناوله هذا القسم تفصيلًا.

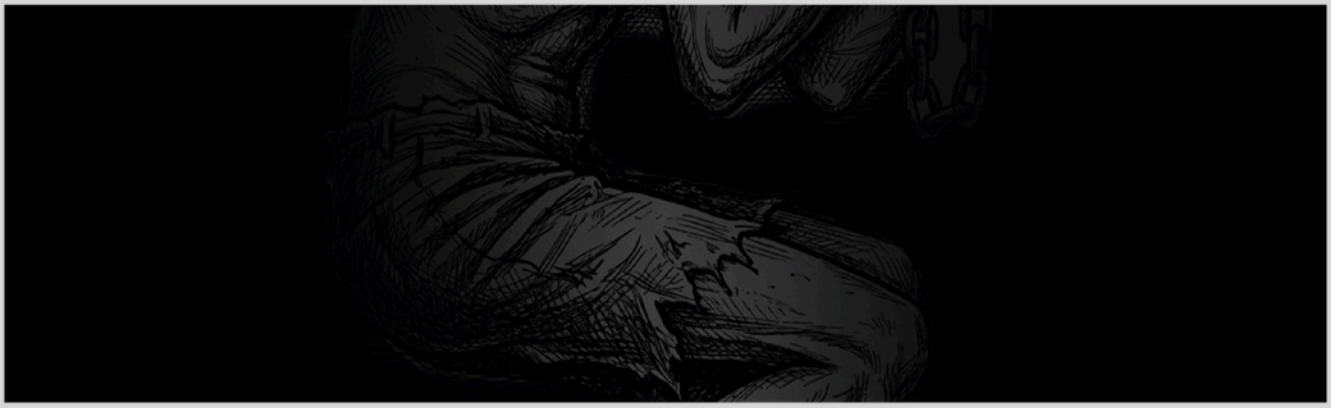

1. التعرية القسريّة

تتّبع سـلطات الاحتلال داخل السجون والمعتقلات الإسرائيليّة أسلوب التفتيش العاري وسـيلةً ممنهجةً لإذلال الأسـرى الفلسـطينيّين، حيث يُسـتخدم هذا الإجراء بشـكل متكـرّر ومتعمّـد لاسـتفزاز الأسـرى، وكسـر معنويّاتهـم، ولا سـيّما خلال التفتيشات الجماعيّة. ولا يقتصر هذا الأسلوب على كونه إجراءً أمنيًّا، بل يتّخذ طابعًا عقابيًّا، وإذلاليًّا واضحًا؛ ما يؤدّي إلى انتهاك الكرامة الإنسانيّة للأسرى، وإلحاق أذى نفسيّ جسيم بهم، ويُعدّ ذلك سوء معاملة قد يرقى إلى المعاملة القاسية، أو الحاطّة بالكرامة، وفقًا للمعايير القانونيّة الدوليّة، بما في ذلك بروتوكول إسطنبول.

إذ ينصّ بروتوكول إسطنبول على: "يبدأ التعذيب الجنسيّ بالإرغام على التعرّي، وذلـك يشـكّل عاملًا ثابتًا في حـالات التعذيب في كثير من البلدان. فالمرء لا يشـعر بالضعف في أيّ ظرف قدر ما يشـعر به وهو عـار وعديم الحول. والعريّ يقوّي دائمًا الفزع النفسيّ في كلّ جانب من جوانب التعذيب؛ لأنّه يحمل في ثناياه دائمًا احتمال التعـرّض للاعتـداء، والاغتصـاب، واللـواط. كمـا أنّ التهديـدات الجنسـيّة باللفـظ، وبالإسـاءة، والتهكم تشـكّل هـي أيضًا جزءاً من التعذيب الجنسـيّ فهي تـزيد من الشـعور بالهوان، وإهدار الكرامة، وهذا كلّه جزء لا يتجزّأ من العمليّة. كما أنّ تلمُّس أعضـاء فـي جسـم المـرأة يسـبب صدمـة لها فـي جميـع الأحـوال، ويُعـدّ ضربًا من

5 المادّة 215 من بروتوكول إسطنبول: دليل التقصّي والتوثيق الفعّالين للتعذيب وغيره من ضروب المعاملة أو العقوبة القاسية أو اللاإنسانيّة أو المهينة، منشور على: (https://www.ohchr.org/sites/default/files/Documents/Publications/training8Rev1ar.pdf).

التعذيب".[5]

وقد أفادت الغالبيّة العظمى من الأسرى بتعرّضهم **للتفتيش العاري القسريّ** مرّة واحدة على الأقلّ خلال فترة اعتقالهم، بينما أكّد معظمهم تعرّضهم لهذا النوع من التفتيش مرّات عدّة خلال فترة الاحتجاز. وقد تمّ ذلك في مراحل مختلفة، بما في ذلك عند لحظة الاعتقال من المنزل، أو أثناء نقل الأسير إلى مراكز التحقيق والتوقيف، أو عند نقله إلى أقسام السجون، أو خلال عمليّات تفتيش الأقسام، أو أثناء عمليّات القمع.

وقد جرى تنفيذ هذه الممارسات بطريقة مهينة وحاطة بالكرامة الإنسانيّة، طالت الغالبيّة العظمى من الأسرى دون استثناء، وبشكل متكرّر، لا سيّما في ظلّ الازدياد الملحوظ في عمليّات القمع، وتفتيش الغرف داخل السجون. إذ غالبًا ما كانت هذه العمليّات تُستخدم ذريعةً لإخضاع الأسرى للتفتيش العاري، سواء عند اعتقالهم، أو عند وصولهم إلى محطّات الاعتقال الأوّليّة، أو خلال نقلهم إلى مراكز الاحتجاز، فضلًا عن تكرارها مرّات عديدة داخل هذه المراكز، وخاصّة أثناء عمليّات القمع الجماعيّ، أو عند النقل بين السجون.

ويُشار إلى أنّ إدارة السجون منذ بداية الإبادة الجماعيّة كانت قد ألغت كلّ من زيارات الصليب الأحمر، وزيارات عائلات الأسرى، كما وصادرت جميع مقتنيات الأسرى، فمنذ ذلك الحين يعيش الأسرى في عزلة تامّة؛ ما ينفي وجود أيّ مبرّر أمنيّ لهذا النوع من التفتيش، خاصّة في ظلّ خلوّ غرف الأسرى من أيّ متعلّقات شخصيّة. وعليه، فإنّ تكرار التفتيش العاري في هذه الظروف يدلّ بوضوح على أنّه يُستخدم أداةً لإذلال الأسرى، وانتهاك كرامتهم الإنسانيّة، وليس إجراءً أمنيًّا.

هذا وتعرّضت الغالبيّة العظمى من أسرى قطاع غزّة للتفتيش العاري أثناء اعتقالهم، إذ أفاد معظمهم بتعرّضهم للإجبار على خلع ملابسهم، وتزويدهم باللباس الأبيض (الخاص بالكورونا)، قبل نقلهم بوسائل مختلفة، بما في ذلك الشاحنات والحافلات، إلى معسكرات الاعتقال، بينما نُقل بعضهم إلى أماكن الاحتجاز دون ملابس. ولم يقتصر هذا النوع من التفتيش على لحظة الاعتقال، بل استمرّ خلال فترات الاحتجاز والتحقيق.

ومن بين الأسرى الذين تعرّضوا لهذا النوع من التفتيش ولمرّات عديدة، الأسير (م.ي)، الذي أفاد بتعرّضه لهذا النوع من التفتيش في معسكر (سديه تيمان): "بعد 3 أيّام في غرفة الديسكو، اقتادوني إلى ساحة أرضيّتها حصمة، هناك فكّوا القيود وعرّوني بشكل كامل، وأمروني بالاستدارة وأنا عارٍ، وكان الجنود يضحكون ويتمسخرون، ثمّ أمروني بارتداء الملابس وهذا كلّه وأنا معصّب"، كما وتعرّض للتفتيش والضرب أثناء إحدى عمليّات القمع المتكرّرة، إذ أفاد: "وكلّ قسم ينال نصيبه من القمع تقريباً كلّ 3 أيّام مرّة، ... كانوا يقومون بوضعنا على صفوف للتفتيش داخل القفص، **يفتشوننا بشكل عارٍ**، مع إهانات وضرب، وبعد الانتهاء من التفتيش يتمّ رمي الشخص على البطن حتّى الانتهاء من عمليّة التفتيش جميعها للأسرى داخل البركس".[6]

وفي حالة أخرى صعبة، تمّ اعتقال الأسير (ص.ح) من مستشفى الشفاء وهو على سرير العلاج إثر إصابته بطلق ناريّ في رجله اليمنى، وخدش من رصاصة أخرى في رجله الشمال، تمّ اعتقاله عاريًا وإبقاؤه بهذه الصورة مطوّلًا حتى وصوله معسكر (سديه تيمان). إذ أفاد: "عند اعتقالنا مباشرة اقتادونا إلى (سديه تيمان)، **كنت لازلت دون ملابس نهائيًّا** حتّى دون الداخليّ، ورفضوا أخذ البطّانيّة معي من المشفى".[7]

كما وكان للتفتيش العاري صور أخرى زادت من صعوبته، وامتهانه كرامةَ الأسرى، إذ كان يُجبَر الأسرى على التعرّي أمام بعضهم البعض؛ الأمر الذي خلّف لديهم شعورًا عميقًا بالإهانة، وترك آثارًا نفسيّة قاسية وطويلة الأمد.

---

[6] مقابلة أجرتها مؤسّسة الضمير مع الأسير (م.ي) بتاريخ 19 تشرين الثاني 2024.
[7] مقابلة أجرتها مؤسّسة الضمير مع الأسير (ص.ح) بتاريخ 12 تشرين الثاني 2025.

فمن الأسرى الذين تعرّضوا لتفتيش عارٍ تخلّله ضرب مبرح أمام أسرى آخرين في سجن النقب، أفاد الأسير (خ.ر) تعرّضه للتفتيش ذاته: "عندما نُقلت للنقب، استلمتنا وحدة (الكيتر)، مباشرة فلتوا الكلاب علينا، بعدها مباشرة إلى غرفة التفتيش. **قاموا بتفتيشنا تفتيشًا عاريًا والعري كان جماعيًّا، أي كلّنا تمّ تعريتنا أمام بعضنا،** كنا تقريباً حوالي 25-24 أسيراً. ضربونا أثناء التفتيش، ونطّوا علينا ونحن مشلّحون".[8]

وقد أفاد الأسير (ن.د) عن التفتيش المهين الذي تعرّض له الأسرى في منطقة تدعى "المخلول"، وهي المنطقة التي يتمّ فيها تفتيش الأسرى في سجن النقب: "تمّ اقتيادنا إلى منطقة نسمّيها المخلول، وهي منطقة تفتيش، فيها **تمّ تفتيشي تفتيشًا عاريًا أمام أسرى آخرين،** كلّ 5-4 أسرى يتمّ تفتيشهم تفتيشاً كاملاً معًا، خلال التفتيش تمّ ضربنا بشكل قويّ، ونحن عراة باستخدام العصيّ، وفلتوا كلاب بكمّام علينا"[9] وهو ما أكّده عدد من الأسرى الذين أفادوا بتعرّضهم لأسلوب التفتيش ذاته في هذه المنطقة، من بينهم الأسير (م.ق) الذي ذكر أنّه **أُجبر على خلع جميع ملابسه**، وتعرّض **للضرب على المناطق الحسّاسة** باستخدام جهاز تفتيش محمول. كما أفاد بأنّ السجّان كان يحمل عصًا طويلة مثبّتًا على طرفها مرآة، **جرى وضعها أسفل جسده** أثناء اتخاذه وضعيّة "الكرمزة"،[10] إضافة إلى أنّه تمّ تصوير بعض الأسرى وهم عراة، كالأسير (ج.ك)، الذي أفاد بتصويره عاريًا من قبل بعض السجّانين، وعلى هواتفهم الشخصيّة.[11]

وقد أفاد الأسير (س.م) بتعرّضه لعمليّة تفتيش مهينة وجماعيّة في سجن شطّة، إذ تمّ إخراجه مع الأسرى من غرفته وعددهم سبعة، تمّ تقييدهم للخلف وسحبهم للساحة الخارجيّة، مع إبقاء رؤوسهم منحنية إلى الأمام في وضعيّة الركوع، لمدّة ساعة كاملة، لاحقًا تمّ إدخالهم واحدًا تلو الآخر للمرحاض الموجود داخل الغرفة؛ إذ تمّ تكبيل أيديهم، هناك قام السجان **بإنزال البنطال والملابس الداخليّة عن الأسير المذكور وهو مكبّل، تمّ تمرير جهاز (الماغنوميتر) على جسده مع ضربه على الخلفيّة، بعدها تمّ سحبه إلى الغرفة ورميه على الأرض، وهو غير مرتدٍ لملابسه ووجهه للأسفل، لاحقًا تمّ إحضار أسير آخر بعد تعرّضه للعمليّة السابقة ذاتها، وتمّ رميه فوق الأسير الأول.** حيث قال له السجّان **"يلا نيكو"**، تعرّض الأسرى السبعة لطريقة التفتيش ذاتها، والأشبه بالاغتصاب والتحرّش الجنسيّ حسب وصف الأسير؛

---

8 تصريح مشفوع بالقسم أجرته مؤسّسة الضمير مع الأسير (خ.ر) بتاريخ 22 نيسان 2025.
9 تصريح مشفوع بالقسم أجرته مؤسّسة الضمير مع الأسير (ن.د) بتاريخ 19 تشرين الثاني 2024.
10 مقابلة أجرتها مؤسّسة الضمير مع الأسير (م.ق) بتاريخ 6 كانون أوّل 2023.
11 مقابلة أجرتها مؤسّسة الضمير مع الأسير (ج.ك) بتاريخ 30 تشرين ثاني 2023.

إذ قام السـجّان بالصعود على البرش الذي يبلغ ارتفاعه نحو 50 سنتيمترًا، حيث كان السـبعة أسـرى عراة في القسم السـفليّ من أجسـادهم، وهم ملقون فوق بعضهم البعـض، على أثرها **قام السـجّان بالضغط عليهم بواسـطة قدمـه لإجبارهم على التكدّس** داخل المسـاحة الضيّقة التي وضعوا فيها، وبعد ذلك، تمّ رفع الأسـرى من القيـود المربوطـة إلى الخلف، وإجلاسـهم علـى الأرض في وضعيّة الركـوع، قبل أن ينسحب السجّان من المكان، عقبها توجّه كلّ أسير على حدة نحو أشناف الباب ليتمّ فكّ قيوده من قبل السـجّانين.[12] وقد شـهد الأسـير (م.خ) على الواقعة ذاتها، حيث كان متواجدًا مع الأسير (س.م) بالغرفة ذاتها.[13]

وفـي هذا السـياق خلصـت الدائرتـان الابتدائيّتـان للمحكمـة الجنائيّـة الدوليّة (ليوغوسـلافيا ورواندا) إلى أنّ أفعالًا متعدّدة تندرج ضمن الاعتداءات الجنسـيّة، بما في ذلك التعرية القسـريّة، والإذلال الجنسيّ، وإجبار المحتجزين على ممارسة أفعال جنسيّة، ترقى عند تقييمها في سياقها العام إلى مستوى الجرائم ضدّ الإنسانيّة. وبناءً عليـه، فإنّ التعرية القسـرية وإجبار الأسـرى على التعرّي أمام بعضهـم البعض تُعدّ شـكلًا من أشـكال العنف الجنسـيّ، حتّى في غياب الاغتصاب أو الإيلاج، لما تنطوي عليه من إكراه، وانتهاك جسيم للكرامة الإنسانيّة.[14]

2. استهداف المناطق الحسّاسة.

إضافة للتعرية القسـريّة، شكّل **اسـتهداف المناطق الحسّاسة** شكلًا من أشكال التعذيب الجنسـيّ الممارس داخل مختلف أماكن الاحتجاز الإسـرائيليّة؛ إذ تُعدّ هذه الممارسـة أحد أشـكال تشـويه الأعضاء التناسـليّة، وهو ما وثّقت مؤسّسـة الضمير

[12] زيارة المحامي للأسير (س.م) في سجن شطّة بتاريخ 15 كانون الثاني 2024.
[13] تصريح مشفوع بالقسم أجرته مؤسّسة الضمير مع الأسير (م.خ) بتاريخ 12 أيلول 2024.
[14] ICTY, Prosecutor v. Brđanin, Trial Chamber Judgment, 1 April 2004, paragraph 1014 (https://www.refworld.org/jurisprudence/caselaw/icty/2004/en/91856), ICTR, Prosecutor v. Akayesu, Trial Chamber Judgment, 2 September 1998, paragraph 688 (https://tinyurl.com/mrx6tw87).

ارتكابه على نطاق واسع، وضمن استراتيجيّة ممنهجة تمثّلت باستهداف الأعضاء التناسليّة للأسرى بالضرب، والضغط، والشدّ، والحرق، والصعق، بما يعكس نيّة إحداث أذى جسديّ ونفسيّ بالغ، قد يترتّب عليه آثار دائمة أو طويلة الأمد، فعلى سبيل المثال، عند استقبال أحد الجنود للأسير (م.و) بعبارة "ويلكم تو جهنم"، قام برشق جسده بمياه ساخنة، ليشرع بعدها ستّة جنود بضربه أثناء التفتيش. وقد تضمّن الضرب استخدام الأيدي والأرجل والعصيّ، **مع تركيزه على المناطق الحسّاسة،** أثناء وجود الأسير عاريًا بالكامل.[15]

وقد أشار الأسير (أ.ي) إلى تعرّضه للضرب على الأعضاء التناسليّة أثناء النقل إلى التحقيق؛ إذ أفاد: "أثناء النقل إلى التحقيق أحد الجنود ضربني، وأنا مغمّم داخل الباص، بشيء يشبه السيخ الرفيع من الحديد كما شعرت، **وضربني مرّتين على المنطقة الحسّاسة بنفس السيخ أثناء الجلوس.** بقيت أعاني من الألم ليومين، ولم يقدّم لي أي مسكّن، أو علاج خلال التحقيق".[16]

أضاف كلٌّ من الأسير (ع.م): "فتّشوني تفتيشًا عاريًا، وأثناء التفتيش **أحدهم مسك محاشمي وصار يضغط بيده بقوّة على محاشمي، كان مشهدًا مؤلمًا ومسيئًا كثيرًا**"،[17] والأسير (س.خ): "اقتادوني إلى غرفة فيها أدوات الفحص التكنولوجيّة (الماغنوميتر) قاموا بتفتيشي تفتيشًا عاريًا، أثناء خلعي للملابس تعرّضت للضرب، وقاموا بتفتيشي بأداة (الماغنوميتر) بطريقة فيها تحرّشًا جنسيًّا واضحًا وصريحًا ومهينًا جدًّا للأسير، **أحدهم قام بركلي على المنطقة الحسّاسة**".[18]

هذا وتعرّض الأسير (خ.ج) للضرب على الأعضاء التناسليّة مرّات عديدة، أوّلها أثناء التحقيق الميدانيّ بغزّة، إذ أفاد: "عندما رأى أنّه لا توجد لديّ أيّ معلومات، بدأ بضربي بواسطة البسطار على رجلي، ثم أحضر جنديًّا آخر، وانهال الاثنان عليّ بالضرب المبرح. **وضع الضابط بسطاره على المنطقة الحّساسة،** وضغط بقوّة شديدة، سبّبت أذى وألمًا كبيرًا". كما وتعرّض للضرب ذاته مرّة أخرى أثناء التحقيق في معسكر (سديه تيمان)، إذ وصف التحقيق بقوله: "التحقيق كان عبارة عن أسئلة مع ضرب شديد من المحقّق، ومعه جنديّان ضخام الحجم متخصّصان للضرب. استخدموا أسلوب وضع البسطار في المنطقة الحسّاسة ويضغطوا لثواني، ثم يشيلونه، وكان جسمي

---

15 مقابلة أجرتها مؤسّسة الضمير مع الأسير (م.و) بتاريخ 9 شباط 2025.
16 مقابلة أجرتها مؤسّسة الضمير مع الأسير (أ.ي) بتاريخ 16 كانون أول 2025.
17 تصريح مشفوع بالقسم أجرته مؤسّسة الضمير مع الأسير (ع.م) بتاريخ 27 أيار 2024.
18 مقابلة أجرتها مؤسّسة الضمير مع الأسير (س.خ) بتاريخ 24 اذار 2024.

يصير يرقص من الألم. كرّروا هذه العمليّة أكثر من مرّة، في كلّ جلسة. أغلب الضبّاط استخدموا الطريقة نفسها معي". كما وتعرّض للضرب على المناطق الحسّاسة لمرّة ثالثة أثناء وجوده بقسم يعرف (بالقوس)، حيث اقتحمت وحدة الكلاب القسم، وخلال عمليّة القمع، قام الأسير المذكور بالإمساك بالبطانيّة ووضعها أمامه في محاولة لحماية نفسه من الكلاب؛ ما فسّره الجنود على أنّه تصرّف تمرديّ إثر ذلك، تمّ سحبه بشكل مفاجئ من مكانه، أجبره الجنود على رفع يديّه إلى الأمام وتفريق ساقيه، وبينما كان واقفًا في وضعيّة التفتيش، قام جندي بضربه باستخدام عصا مصنوعة من البلاستيك المقوّى والمخصّصة لأعمال القمع، حيث وجّه الضربات إلى مختلف أنحاء جسده، **إضافة إلى توجيه ضربات عدّة إلى المنطقة الحسّاسة باستخدام العصا** ذاتها.[19]

أما الأسير(ح.أ) الذي تعرّض للضرب المبرح من قبل وحدة (الناحشون) عند نقله لسجن النقب، أفاد: "بعد 14 يومًا من اعتقالي نُقلت إلى سجن النقب بواسطة باصات السجن مع وحدة تُسمّى (الناحشون)، أثناء التفتيش قام عنصران بتثبيتي، بينما قام عنصر **ثالث بإنزال البنطال، وضربي على المناطق الحسّاسة باستخدام المرابط البلاستيكيّة**، حيث جمع أكثر من مربط وضربني بها خمس أو ستّ مرات على المكان نفسه، ما سبّب لي ألمًا شديدًا "،[20] وفي السجن ذاته، تعرّض الأسير (أ.ع) للحرق، حيث تمّ سكب مياه ساخنة على أعضائه التناسليّة؛ ما أدّى إلى إصابته بتبوّل لا إراديّ مع عدم القدرة على التحكّم بالمثانة، ولا يزال يعاني من ذلك حتّى تاريخ زيارته.[21] وقد تعرّض الأسير (ر.ع) للصعق بالكهرباء على المناطق الحسّاسة مرّتين، حيث جرى توجيه أكثر من خمس لسعات كهربائيّة في كلّ مرّة، وبشدّة عالية.[22]

يتّضح أنّ استهداف المناطق الحسّاسة لم يكن سياسة عشوائيّة، أو حدثًا معزولًا في سجن معيّن، بل شكّل سياسة ممنهجة مطبّقة على السجون كافّة، حيث جرى تكرار هذه الممارسة بشكل متعمّد بحقّ عدد كبير من الأسرى، وتكرّرت مرات متعدّدة بحقّ الأسير الواحد؛ ما يعزّز الطابع الممنهج لهذه الانتهاكات، حيث تمتدّ آثارها على المدى الطويل، مسبّبة مضاعفات نفسيّة وجسديّة مستمرّة للأسرى، إضافة إلى امتهانها الصارخ لكرامتهم الإنسانيّة، وتحويل عمليّات الاحتجاز إلى أدوات للإذلال النفسيّ والبدنيّ، ومن بين الحالات التي تعرّضت لعنف جنسيّ شديد

---

19 مقابلة أجرتها مؤسّسة الضمير مع الأسير (خ.ج) بتاريخ 16 كانون أول 2025.
20 مقابلة أجرتها مؤسّسة الضمير مع الأسير (ح.أ) بتاريخ 17 كانون أول 2025.
21 زيارة المحامي للأسير (أ.ع) في سجن النقب بتاريخ 22 نيسان 2025.
22 مقابلة أجرتها مؤسّسة الضمير مع الأسير (ر.ع) بتاريخ 10 كانون أول 2025.

تمثَّلَ **بتقييد الأعضاء التناسليّة** لأسير لدفعه إلى الإدلاء باعترافات كاذبة، حالة الأسير (خ.ف).

تقييد الأعضاء التناسليّة وسيلة للعنف الجنسيّ والإكراه .. حالة الأسير (خ.ف)[23]

تعرّض الأسير (خ.ف) لعنف جنسيّ شديد كوسيلة للضغط النفسيّ والإكراه، لإجباره على الإدلاء باعترافات كاذبة، ففي اليوم الثالث من التحقيق، وفي حوالي الساعة 11 صباحًا، أي ما يقارب ساعتين أو ثلاثة على بدء التحقيق طلب لأوّل مرّة الذهاب إلى الحمّام، بسبب حاجته الملحّة لذلك، على أثرها قام الضابط (المحقّق) بالمناداة على الجنديّ سامي، الذي قام بفكّ قيود الأسير من الكرسيّ، وقيّد يديه إلى الخلف، وكانت رجله مقيّدة بحديد، ثمّ أمره بالانحناء والجلوس بوضعيّة القرفصاء، تمّ إلقاؤه أرضاً، وتقييد يديه ورجليه بعضهما البعض في (كلبش) ثالث من الخلف، ثمّ جرى لفّ جسده قسرًا ليصبح مستلقيًا على ظهره فوق أطرافه المقيّدة، قبل أن يُجبر لاحقًا على الجلوس على ركبتيه. قام سامي بنزع ملابسه السفليّة حتّى الركبة بشكل كامل، بحيث أصبح عاريًا، ثم قاموا بالمناداة على إحدى المجنّدات، يشير الأسير إلى أنهّ استطاع أن يراها حيث لم يكن مغمّى العينين، فقد شعر بأنّهم عمدوا أن يجعلوه يراها، كوسيلة لإلحاق الأذى النفسيّ والإذلال النفسيّ، **قامت بمسك عضوه الذكري بيدها، ثم وضعت مربطًا بلاستيكيًّا على العضو وشدّته بشكل كبير**، ثمّ قالت للضابط باللغة العبريّة "بسيدر"، وتعني بالعربيّة تمام، فقال لها الضابط "بسيدر"، ثمّ انسحبت وخرجت من الغرفة. خرج الجنديّ سامي أيضًا، وبقي الأسير على الوضعيّة ذاتها برفقة الضابط، الذي أخذ يستهزئ به قائلًا "روح على الحمّام يلا"، ثم خرج من الغرفة وبقي لمدة تقارب

[23] من خلال تصريح مشفوع بالقسم أجرته مؤسّسة الضمير مع الأسير (خ.ف) بتاريخ 21 كانون أول 2025.

الساعة، والأسير مستلقٍ على الأرض في **حالة عارية**، ثمّ عاد الضابط، وسأله عمّا إذا كان قد غادر للذهاب إلى الحمّام، وبقي الأسير صامتًا. إثر ذلك، ضربه برجله على الخاصرة؛ ما اضطرّه للإجابة بالإيجاب. ثمّ نادى على الجنديّ سامي، قام سامي بإلباسه البنطال وتقييده في الكرسيّ، **ولكن المربط بقي مربوطًا على عضوه الذكريّ حتّى اليوم التالي**، إذ لم تتمّ إزالته إلّا حينها.

للإطلاع على الشهادة كاملة، أنظر: (https://drive.google.com/file/d/1ZzblHr3n32GdyduPGpgAqhVt_PZk7PmX/view).

3. الاغتصاب

يُعدّ الاغتصاب داخل أماكن الاحتجاز الإسرائيليّة من أخطر أشكال العنف الجنسيّ وأكثرها انتهاكًا للكرامة الإنسانيّة، لما ينطوي عليه من استغلال لواقع الاحتجاز القسريّ، واختلال موازين القوّة بين الجاني والضحيّة، ولا يقتصر هذا الفعل على كونه اعتداءً جسديًّا فحسب، بل يشكّل أيضًا انتهاكًا جسيمًا للصحّة النفسيّة والإنسانيّة للأسرى، ويترك آثارًا طويلة الأمد تمتدّ إلى ما بعد انتهاء فترة الاحتجاز. وغالبًا ما يُمارَس هذا النوع من العنف في سياق ممنهج، مستفيدًا من غياب المساءلة، وصعوبة وصول الضحايا إلى آليّات الحماية والإنصاف.[24] وعليه، فإنّ الاغتصاب داخل السجون لا يمكن فهمه كحالات استثنائيّة نادرة، بل كجزء من منظومة أوسع من الانتهاكات التي تهدف إلى الإذلال، والسيطرة، وكسر الإرادة الإنسانيّة للأسرى، بما قد يرقى في بعض السياقات إلى جرائم دوليّة جسيمة، وقد وثّقت مؤسّسة الضمير تعرُّض 12 أسيرًا للاغتصاب في أماكن احتجاز متعدّدة، تمثّلت هذه الانتهاكات بإدخال أداة صُلبة (في معظم الأحيان عصا) في منطقة الشرج. ويُؤكّد أنّ هذا العدد لا يعكس مجمل حالات الاغتصاب التي وقعت داخل أماكن الاحتجاز، بل يقتصر على الحالات التي تمكّنت المؤسّسة من متابعتها وتوثيقها، ولا

[24] للمزيد حول سياسة الإفلات من العقاب في سياق الجرائم المرتكبة بحقّ الأسرى الفلسطينيّين، راجع: (https://addameer.ps/ar/media/5675).

يعكس مجمل الحالات التي وثّقتها مؤسّسات أخرى. في حين لا تزال العديد من الحالات الأخرى طيّ الكتمان، نتيجة الخوف، والوصم الاجتماعيّ، وصعوبة الإبلاغ في ظلّ ظروف الاحتجاز، وعدم الإفراج عن العديد من الأسرى؛ ما حالَ دون حصر العدد الحقيقيّ لحالات الاغتصاب والانتهاكات الجنسيّة التي وقعت داخل أماكن الاحتجاز.

يُعرَّف الاغتصاب بالقانون الجنائيّ الدوليّ على أنّه:
"اعتداء مرتكب الجريمة على جسد شخص بأن يأتي سلوكًا ينشأ عنه إيلاج عضو جنسيّ في أيّ جزء من جسد الضحيّة، أو جسد مرتكب الجريمة، أو ينشأ عنه إيلاج أيّ جسم، أو أيّ عضو آخر من الجسد في شرج الضحيّة، أو في فتحة جهازها التناسليّ مهما كان ذلك الإيلاج طفيفًا". [25]

كما عرّفت الدائرة الابتدائيّة للمحكمة الجنائيّة الدوليّة (لرواندا) (ICTR) الاغتصاب على أنّه: "تعدٍّ جسديّ ذو طبيعة جنسيّة، يُرتكب ضدّ شخص في ظروف قسريّة. ويُعتبر العنف الجنسيّ، بما في ذلك الاغتصاب فعلًا ذا طبيعة جنسيّة يُرتكب ضدّ شخص في ظروف قسريّة". [26]

وأشارت إلى أنّ الاغتصاب "يُعدّ شكلًا من أشكال العدوان، وأنّ العناصر الجوهريّة لجريمة الاغتصاب لا يمكن حصرها في وصف ميكانيكيّ للأشياء، أو الأعضاء الجسديّة، كما أنّ الاتفاقيّة ضدّ التعذيب وغيره من ضروب المعاملة، أو العقوبة القاسية، أو اللاإنسانيّة، أو المهينة لا تحدّد أفعالًا معيّنة للتعذيب، بل تركز على مفهوم العنف المقرَّ من الدولة، وهو نهج يُعدّ أكثر فائدة في القانون الدوليّ". [27]

وكما هو الحال في التعذيب، يُستخدم الاغتصاب لأغراض، مثل: الترهيب، والإذلال، والتحقير، والتمييز، والعقاب، والسيطرة، أو التدمير الشخصيّ، وعليه، يُعدّ الاغتصاب انتهاكًا جسيمًا للكرامة الإنسانيّة، ويمكن اعتباره تعذيبًا فعليًّا إذا ارتُكب بواسطة مسؤول عام، أو بناءً على تحريضه، أو بموافقته، أو سكوته، أو من قبل أيّ شخص يتصرّف بصفة رسميّة. [28]

وقد أكّدت المحكمة الجنائيّة الدوليّة في قضيّة "Bosco Ntaganda" أنّ الاغتصاب يشمل جميع الجناة والضحايا بغضّ النظر عن الجنس، وأنّه يمثّل انتهاكًا

---

[25] راجع المادّتين (7/1/ز – 8//2//ب/22) من وثيقة أركان الجرائم المنشورة على: (https://hrlibrary.umn.edu/arab/iccelements.html).
[26] ICTR, Prosecutor v. Akayesu, Trial Chamber Judgment, 2 September 1998, paragraph 598 (https://tinyurl.com/mrx6tw87).
[27] Ibid, p 597.
[28] Ibid.

جسـيمًا للسـلامة الجسـديّة والنفسـيّة للضحايا، ويُؤخذ على محمل الجدّ عند تحديد العقوبة.[29]

ومـن خلال توثيق مؤسّسـة الضمير لشـهادات عدّة لأسـرى من الضفّـة الغربيّة وقطاع غزّة، تبيّن وجود نمط متكرّر في ارتكاب جرائم الاغتصاب، إذ تشير الوقائع إلى أنّ غالبية الأسرى الذين تعرّضوا للاغتصاب تعرّضوا له من قِبل جنود عدّة، وباستخدام الأداة نفسـها وهي العصا، وبالطريقة ذاتها المتمثّلة في إدخالها في المؤخّرة، كما كان يتعمّـد الجنود نقل الأسـرى إلى مناطق خالية من الكاميـرات، مع الامتناع عن تقديـم أيّة رعاية طبيّة لمعالجة الآثار الجسـديّة الناتجة عـن هذه الاعتداءات؛ بهدف عدم توثيق هذه الجرائم في تقارير طبيّة، لضمان عدم تعرّض مرتكبيها لأيّة محاسبة.

إن هذا التكرار في الأسلوب، والأداة، وعدد الجناة، ومكان ارتكاب الجريمة، إضافة إلى الحرمان المتعمّد من الرعاية الطبيّة، يشكّل دلالة واضحة على أنّ هذه الأفعال لم تكن فرديّة أو عشوائيّة، بل يعكس ذلك وجود نهج منظّم وسلوك منهجيّ؛ ما يرقى إلى جرائم مكتملة الأركان، تمّ التخطيط لها وتنفيذها بقصد الإيذاء والانتقام، وليس كنتيجة لتصرفات معزولة، أو غير متعمَّدة.

ومن بين الحالات التي تمكّنت المؤسّسـة من توثيقها حالة الأسـير (ق.م)، الذي تعرّض لعنف جنسيّ شديد أدّى بالنهاية لفقدانه القدرة على الإنجاب.

إيذاء جنسيّ متعمّد لأسير فلسطينيّ، الأسير (ق.م) نموذجًا [30]

تمّ اعتقال الأسـير (ق) بتاريخ 17 آذار 2024 أثناء نزوحه في مستشـفى الشفاء،

[29] ICC, Prosecutor v. Bosco Ntaganda, Trial Chamber Judgment, 8 July 2019, paragraph 933 (https://www.icc-cpi.int/sites/default/files/CourtRecords/CR2019_03568.PDF).

[30] من خلال مقابلة أجرتها مؤسّسة الضمير مع الأسير (ق.م) بتاريخ 7 كانون أوّل 2025.

قاموا بإجباره على خلع جميع ملابسه، ما عدا الملابس الداخليّة، ثمّ قاموا باحتجازه داخل المستشفى مع عدد كبير من المعتقلين لمدّة 8 ساعات، وفي حوالي الساعة 1 ونصف ليلًا من اليوم ذاته، تمّ اقتياده إلى قاعدة متعارف عليها باسم قاعدة (صوفا) العسكريّة، كان جميع المعتقلين معصوبي الأعين، مقيّدي الأيدي والأرجل، لا يرتدون إلا الملابس الداخليّة رغم درجات الحرارة المتدنيّة، وحال وصولهم القاعدة العسكرية انهال الجنود عليهم بالضرب المبرح بالعصيّ، وقاموا بإفلات الكلاب عليهم؛ ما أدّى إلى إصابة الأسير (ق) الذي هجم عليه أحد الكلاب ونهش ظهره، وتبوّل عليه، وقد تعرّض العديد من الأسرى هناك للأمر ذاته. تمّ إبقاؤهم في مكان يعتقد أنّه (صوفا) حتّى ساعات الصباح الباكر، بعدها تمّ نقلهم إلى معسكر (سديه تيمان)، وحال وصولهم استقبلهم الجنود بالضرب المبرح، على أثره تعرّض الأسير لضربة واحدة بالعصا على رأسه، أفقدته الوعي، ليتمّ نقله لاحقًا إلى المستشفى الميدانيّ التابع للمعسكر. جرى إبقاؤه في المستشفى الميدانيّ طريح السرير، حيث لم يكن يقوى على الحركة، نتيجة شعوره بثقل شديد في رأسه نتيجة الإصابة، ووضعت له حفاظات، فلم يكن قادرًا على الحركة عن السرير مطلقًا. لم تُجرَ له أيّ فحوصات طبيّة، واقتصر الأمر على قيام أطبّاء بالحضور لإجراء معاينة سريعة فقط، كما رُفِض إعطاؤه أيّ مسكّنات للألم. حضر الأطبّاء في اليوم الثالث، وأخبروه بضرورة نقله لمستشفى (برازلاي) بسبب الاشتباه بإصابته بكسر في الجمجمة، تمّ نقله في اليوم ذاته، حيث تمّ وضعه على حمّالة، ونقله بواسطة سيّارة الإسعاف، وكانت ترافقه وحدة النقل المعروفة بـِ(وحدة الناحشون). أخذت الطريق حوالي ثلاث ساعات، تعرّض خلالها للضرب من قبل الوحدة بالأيدي والعصيّ على أنحاء جسده كافّة، كما وقاموا بوضع مقاطع إباحيّة على هواتفهم النقّالة، وعلى الرغم من كون الأسير معصوب العينين، إلّا أنّه استطاع تمييز الأصوات؛ حيث كان هناك صوت إيحاءات جنسيّة، هذا وأخذ جنود الوحدة بالاعتداء عليه لفظيًّا، مع توجيه الإهانات له ووصفه "**بالشاذ واللوطيّ**"، وكانوا يتكلمون اللغة العربيّة بشكل ممتاز، كما وحاولوا خلع بنطاله وهو مقيّد اليدين، لم تتمّ تعريته، لكنّ الأمر تمّ بأسلوب تهديديّ، بيد أنّهم **قاموا بشدّ عضوه الذكريّ من فوق البنطال بقوّة**، ولمرات عدّة، وعلى الرغم من صراخه، إلّا أنّهم لم يتوقفوا عن ذلك. أُجريت له صورة تلفزيونيّة حين وصوله إلى المستشفى، قبل أن تتمّ إعادته إلى المستشفى الميدانيّ في المعسكر.

وعنـد طلبه التقارير الطبيّة، رفض تسـليمه إيّاها، وأُبلغ بأنه لا يعاني من شـيء. تمّ إبقاؤه لمدّة يوم واحد في المستشفى الميدانيّ، ثمّ أُعيد إلى (البركسات). خلال فترة مكوثـه في (البركسـات)، تقـدّم بطلبـات متكرّرة لتلقّـي العـلاج، والحصول على مسكّنات للألم، إلّا أنّ جميع طلباته قوبلت بالرفض. وبعد اعتقاله بحوالي 3 أسابيع، وتحديـدًا يـوم عيد الفطـر اقتحمت وحدة الـكلاب (البركس) في سـاعات المغرب تقريبًا، قامت الوحدة بالاعتداء عليه جنسـيًّا، إذ أفاد: "ألصقوني في الحائط، وفتحوا رجلي الثنتين مثل نظام التفتيش. كان يمسـك بـي جنديّان، قاموا بإنزال البنطلون، ورفعـوا يدي علـى الحائط، **ووضعـوا العصاة في فتحة الشـرج**. دخلوها بشـكل سـطحي وليس عميق، حيث نزلـوا البنطال قليـلًا، وعندما وضعـوا العصاة رفعوا البنطـال على العصاة لأعلـى حتّى تتحرّك العصاة داخل فتحة الشـرج لمدّة دقيقة، اعتقد أنّهم استخدموا العصاة التي يستخدمونها في القمعات وهي عصاة بوليسيّة طولها 80 سـم تقريبًا، وهي حديد مغلّفة بمطّاط، وسـمكها 5 سم تقريبًا، وبعدها أخرجـوا العصـاة، **وضربنـي الجنديّ ضربـة قويّة برجلـه بين رجليّ علـى الأعضاء التناسـليّة** لدرجة أنّي وقعت من الألم، ولكن بقي الجنود يمسكون بي ويضربونني، ثم جاء أحد الجنود **وقام بمسـك عضوي الذكريّ من فـوق البنطلون وصار يضغط عليه كثيراً لمدّة دقيقة.** كنت مغمغمًا ومقيّدًا للأمام، ولا أستطيع الرؤية، وتكرّرت هـذه الحركة معي أكثر مـن مرّة، ولا أعرف إذا كان نفس الجنديّ أو اكثر من جندي فعلوا هذا الشيء. وكنت أسمع الشباب بجانبي وعملوا معهم نفس الشيء حسب تقديـري من الصوت، قامـوا باغتصابهم أيضًا. تقريبًا بعد حوالي سـاعة من الاعتداء سـحبونا ورمونـا في (البركـس) الذي كنّا فيه دون علاج أو شـيء، وبعد انسـحاب الوحدة الشـباب حملوني وحاولوا يحمّموني بسـبب رائحة البول، ولبسـوني نفس الملابس التي كنت أرتديها رغم اتساخها بالبول بسبب عدم وجود ملابس غيرها في القسم، بعدها مباشرة دخلت على الحمّام وصرت أحاول الإخراج بصعوبة، ونزل دماء بشـكل غزير مع البراز. قلت للشباب، والشباب نادوا على مسؤول القسم، والمجنّدة صارت تتّصل على الدكتور. جاء الدكتور ووقف خلف الشبك، وقلت له ما حدث معي، وحكالي ما فيك إشي اشرب مي، وأعطاني فقط أكمول بدون اي فحص". تمّ الإفراج عن الأسير المذكور في إطار صفقة تبادل الأسرى، بتاريخ 13 تشرين الأوّل 2025.

للإطلاع على الشهادة كاملة، أنظر: (https://drive.google.com/file/d/1DniOfCCLxbr9Z61mWAf4LcBNWTDKTBXu/view).

إنّ الاعتداءات التي تعرّض لها الأسير تشير بوضوح إلى أنّها لم تكن عشوائيّة، أو

ناتجة عن سلوك فرديّ، بل اتّسمت بالتكرار والتنظيم، واستخدام أساليب عنف محددة. كما أنّ استهداف المناطق التناسليّة، وحرمانه من العلاج والرعاية الطبيّة، إلى جانب استمرار الانتهاكات رغم ظهور أعراض خطيرة، يدلّ على وجود نيّة واضحة للانتقام وإلحاق ضرر دائم به.

كما أنّه كان هناك تصريح مباشر صادر عن أحد الجنود عبّر فيه صراحة عن نيّته إحداث أضرار دائمة للأسرى، ففي إحدى القمعات التي تعرّض لها الأسير (ع.ح) في سجن عوفر، تمّ سحبه و4 أسرى آخرين إلى منطقة الاستحمام، تمّ خلع بنطاله وضربه ضربًا شديدًا باستخدام عصا، ثم حاول جنديّ **أن يدخل العصا في فتحة الشرج**، ونتيجة لصراخه الشديد لم يكمل الجندي الاعتداء، فقط قام بإدخال العصا بشكل سطحيّ، وتعرّض باقي الأسرى الأربعة للاعتداء ذاته، كما **وتعرّض أكثر من مرّة للضغط على الخصيتين** من قبل الجنود بالأيدي، فقد أكّد أحد الجنود النيّة الواضحة لإخصاء الأسرى إذ قال: "سوف نعيدكم إلى غزّة مخصيّين".[31]

وهو ما أكّد عليه الأسير (س.م)، الذي أفاد بمحاولة إخصائه، حيث قام ضابط **بشدّ محاشمه للأسفل وهزّها**، مع تأكيده على تعرّض بعض الأسرى **للضرب على المحاشم وشدّها** من قبل الضابط ذاته.[32]

وفي حالة أخرى تمّ استخدام الاغتصاب أداةَ عقابٍ للأسرى، فقد تعرّض الأسير (خ.ح) لمحاولة اغتصاب في معسكر (سديه تيمان) كعقاب بسبب انفعاله وصراخه نتيجة عدم حصوله على دواء كان بحاجة ماسّة له، حيث تعرّض مرّتين لمحاولة اغتصاب، **تمثّلت بخلع ملابسه، ومحاولة إدخال العصا في فتحة الشرج.**[33]

---

31 زيارة المحامي للأسير (ع.ح) في سجن عوفر بتاريخ 9 كانون أول 2024.
32 زيارة المحامي للأسير (س.م) في معسكر عوفر بتاريخ 17 أيلول 2024.
33 زيارة المحامي للأسير (خ.ح) في سجن نيتسان بتاريخ 27 اب 2025.

وفي اعتداء مماثل لِما تعرّض له الأسير (ق.م)، تعرّض الأسير (ر.ع) في معسكر (سديه تيمان) للاغتصاب، عانى على أثره من صعوبات في الإخراج لفترة طويلة، ففي وصف الأسير المذكور للاعتداء الذي تعرّض له: "أخذني جنديّ على زاوية داخل نفس البركس، ورفع يداي للامام وعلّقها على الشبك بواسطة كلبشات، وصار جنديان يفتشون فيا من فوق الملابس، وجندي ثالث صار يقرب على ذاني ويهمس فيها كلام بذيء **وصار يهدّد بالاغتصاب.** ظننته تهديد فقط، لكن تفاجأت أنّه **نزّل بنطالي ودخل العصا بشكل مفاجئ في فتحة الشرج،** وهي عصا من بلاستيك مقوّى يحملها الجنود دائمًا ويستخدمونها في القمعات، دخلها ما يقارب 7-5 سم لمدّة ثواني، ومن الألم صرخت بصوت عالي جدًا. بعدها أزالها ورفع البنطال. بقيت أعاني ما يقارب شهرين منها، وكنت لا أستطيع استخدام الحمّام للبراز إلّا بالعلاج، حيث كانوا يحضرون لي مرهم عبارة عن كريم، وكنت أضعه على مكان الجرح في فتحة الشرج حتّى أستطيع استخدام الحمّام. في موعد الحمّام كنت أنادي على الطبيب حتى يعطيني المرهم لاستخدامه. لم ينقلوني أبدًا إلى المستشفى للعلاج وحتّى لم يعملوا لي كشف طبيّ أو فحص".[34]

وفي المعسكر ذاته، وبالطريقة ذاتها، تعرّض الأسير (س.ع) لاعتداء جنسيّ مماثل من قبل مجموعة من الجنود، قدّر عددهم بين 10-7 جنود، حيث اقتادوه إلى خلف (البركس)، وبعد تكبيله من يديه وقدميه، وتغطية عينيه جرّدوه من ملابسه، **وأجروا له تفتيشًا عاريًا،** ومن ثم **وضعوا العصا في فتحة الشرج،** ومن شدّة الألم فقد الوعي تقريبًا، ومع ذلك قام الجنديّ بإخراج العصا، وحاول أن يضعها في فمه، **وأجبروه على لعقها بشكل جنسيّ لمدّة دقيقة تقريبًا،** وبعد الانتهاء من الاعتداء قاموا برفع بنطاله، ووضعه على الفرشة الخاصّة به، ليقوموا بعدها بتهديده ألّا يطلب مساعدة الطبيب وإلّا سيعودون "**لقصّ أعضائه التناسليّة**".[35]

وعلى أثره، فتحت الشرطة العسكريّة تحقيقًا، وتمّ اعتقال 9 متورّطين في هذه الجريمة تم تحويلهم لاحقًا للحبس المنزليّ،[36] وفي وقت لاحق، تمّ توجيه لائحة اتّهام لخمسة جنود احتياط بينهم ضابطان، وقد أظهرت التحقيقات قيام الجنود بالاعتداء على الأسير بوحشيّة، بما في ذلك طعنه بجسم حادّ في منطقة حسّاسة؛ ما تسبّب له

---

34 مقابلة أجرتها مؤسّسة الضمير مع الأسير (ر.ع) بتاريخ 10 كانون أول 2025.
35 زيارة المحامي للأسير (س) في معسكر (سديه تيمان) بتاريخ 25 آب 2024.
36 الجزيرة، "إسرائيل تفرج عن جنود اعتدوا على أسير فلسطينيّ وتحبسهم منزليًا"، 13 آب 2024 (https://tinyurl.com/3f9t9amb).

بإصابـات بالغة، من بينها كسـور فـي الأضلاع، وثقب فـي الرئة، وتمـزُّق داخليّ في المستقيم.[37]

وقـد تسـرّب فيديو مـن الكاميـرات الداخليّة في معتقل (سـديه تيمـان) يظهر الاعتداء الجنسـيّ الذي تعرّض له هذا الأسير، على أثره جادل العديد من الإسرائيليين بـأنّ جميع جنودهم يُنظر إليهم بوصفهم "أبطـالًا"، ويجب أن يتمتّعوا بالحصانة من أيّة ملاحقة قضائيّة.[38] وقد تمحور الجدل الذي أُثير داخل الأوساط الإسرائيليّة حول ما سُـمّي بـ "فضيحة تسـريب الفيديو"، بدلًا مـن التركيز على جريمة الاعتداء الجنسـيّ الوحشـيّ التي تعرّض لها الأسـير نفسـه. ويعكس هذا التحوّل في النقاش سياسـة ممنهجـة لدولـة الاحتـلال، تقـوم على حمايـة مرتكبـي الجرائـم وملاحقـة كاشـفيها، بدلًا من محاسبة المسؤولين عنها.

وعلـى الرغـم مـن الوضـع الصحـيّ والنفسـيّ الصعب الذي كان يعاني منه، أبقت قوّات الاحتـلال على اعتقاله لمدّة تجاوزت العام والنصف قبل أن تفرج عنه في تشرين الأوّل من العام 2025.

وبعد مرور أكثر من عام ونصف على ارتـكاب هـذه الجريمـة، تمّ إلغـاء لوائح الاتّهام التي وجِّهت للجنود الخمسة في 12 آذار 2026، وبحجّة واهية تمثّلت بأنّ إطلاق سـراح الأسـير الذي يُعدّ الشـاهد الرئيس في الدعوى سـيحول دون مقدرة محامي الدفاع من استجوابه؛ ما سيمسّ بشـكل جوهريّ بدفـاع المتّهمين، على الرغـم مـن وجـود مـدّة طويلة سـبقت

37 شبكة قدس الإخبارية، "طعن وكسور وثقب في الرئة.. صحيفة تكشف: خمسة جنود إسرائيليّين عذّبوا أسيرًا فلسطينيًّا بوحشيّة"، 19 شباط 2025 (https://rb.gy/wqlyti).
38 The Washington Post, "Some Israelis argue all soldiers are heroes, should not be prosecuted", 11 November 2025 (https://tinyurl.com/3bpry75n)

الإفراج عنه كان من الممكن استجوابه خلالها.[39] وبالتالي يعيد إلغاء لوائح الاتّهام، وإغلاق ملفّ الدعوى التأكيد على تواطؤ منظومة القضاء الإسرائيليّة في التعامل مع الجرائم المرتكبة بحقّ الأسرى، وعلى الرغم من تعدّد حالات الاغتصاب الموثّقة، لم يُفتَح تحقيقٌ إلّا في هذه القضيّة تحديدًا، التي أُغلقت لاحقًا، عندما تكون الضحيّة فلسطينيّة، لا يتجاوز القانون الإسرائيليّ كونه نصوصًا شكليّة بلا أثر فعلي؛ ما يؤدّي إلى ترسيخ بيئة خصبة للإفلات من العقاب، بما يسمح باستمرار ارتكاب هذه الجرائم دون خوف، وتحوّلها من ممارسات فرديّة إلى سياسة ممنهجة.

وفي اعتداء مشابه للاعتداء الذي تعرّض له لأسير (س.ع)، أفاد الأسير (ح.ع) بتعرّضه للاغتصاب في مركز تحقيق المسكوبيّة، ففي إحدى جلسات التحقيق تمّ الاعتداء عليه عن طريق **إدخال عصا في فتحة الشرج،** وفي وصف العصا أفاد بأنّها مثل عصا المكنسة، وبالسُّمك نفسه (مصنوعة من عظم وفقًا لاعتقاده)، قاموا بخلع ملابسه، ثمّ أمسكه الجنود حيث كان يجلس على الأرض في وضعيّة السجود، **قاموا بإدخال العصا حوالي ستّ مرات،** شعر بأنّها دخلت حتّى عمق خمسة سم تقريبًا، ونزف وشعر بآلام كبيرة، وفي كلّ مرّة كانوا يدخلونها في مؤخّرته **كانوا يضعونها في فمه حتّى استفرغ.** طالب الأسير مرارًا وتكرارًا بالسماح له بالذهاب إلى العيادة. وحضر الطبيب لاحقًا، إلّا أنّه أفاده بعدم قدرته على تقديم أيّة مساعدة طبيّة فعليّة، مكتفيًا بإعطائه قطعة قطن. ونتيجة للاعتداء، عانى الأسير من صعوبات في الإخراج لفترة طويلة، ولا يزال حتّى تاريخه يعاني من آلام أثناء الإخراج. وبعد الإفراج عنه، بدأ الأسير بتلقّي العلاج الطبّيّ، ولا يزال يخضع للعلاج حتّى الوقت الراهن بسبب آثار هذا الاعتداء،[40] فعلى الرغم من اختلاف أماكن ارتكاب هذه الاعتداءات، إلا أنّها تمّت بالطريقة ذاتها؛ ما يدلّ على الطبيعة الممنهجة لهذه الانتهاكات، وتكرارها كسياسة متعمّدة، لا كحوادث عرضيّة أو محدودة النطاق.

وبناءً عليه، يمكن القول إن هذه الاعتداءات تجاوزت حدود العنف العشوائيّ، لتشكّل نمطًا منهجيًّا من المعاملة القاسية واللاإنسانيّة، استهدفت كسر الأسير جسديًّا ونفسيًّا، وحرمانه من أحد حقوقه الأساسيّة، وهو الحقّ في السلامة الجسديّة، والقدرة على الإنجاب. وعلى الرغم من هذا الحقّ، تمّ تجاهل الأسرى طبيًّا، ولم يُقدَّم لهم العلاج الضروريّ؛ ما يعكس ازدواجيّة هذه الجرائم، ويؤكّد أنّ الانتهاكات لم

---

39 للمزيد حول حالة الأسير (س.ع)، راجع ص 60 من ورقة خارج نطاق المحاسبة المنشورة على: (https://addameer.ps/ar/media/5675).
40 زيارة المحامي للأسير (س) في معسكر (سديه تيمان) بتاريخ 25 آب 2024.

تقتصر على العنف البدنيّ فقط، بل شملت الإهمال الطبّيّ المتعمّد؛ ما يشكّل وسيلةً إضافيّة للتعذيب، ويهدف إلى إحداث آثار طبيّة دائمة تمتدّ لما بعد فترة الاحتجاز.

الجرائم المزدوجة: جرائم جنسيّة يليها إهمال طبيّ ممنهج

لم تتوقّف معاناة ضحايا الجرائم الجنسيّة عند لحظة الاعتداء، بل امتدّت لتأخذ شكلًا آخر من الانتهاك يتمثّل في الإهمال الطبيّ، وحرمانهم من الرعاية الصحيّة اللازمة. فغياب الفحوصات العاجلة، والتأخير في تقديم العلاج، وافتقار المتابعة الطبيّة والنفسيّة، كلّها ممارسات تُفاقم الأذى الجسديّ والنفسيّ للأسرى، وتحوُّل الجريمة إلى انتهاك مركّب ذي آثار طويلة الأمد، فوفقاً لما وثّقته مؤسّسة الضمير، تعرّض العديد من الأسرى لإهمال طبيّ جسيم عقب الاعتداءات الجنسيّة، في خرق واضح للمعايير الطبيّة، والالتزامات القانونيّة والإنسانيّة، بما يعكس نمطًا ممنهجًا من التعامل مع هذه الجرائم، لا يكتفي بالتغاضي عنها، بل يضاعف آثارها، ويقوّض حقّ الضحايا في العلاج والكرامة والعدالة.

تعرّض الأسير (ش.م) للاعتداء ذاته الذي تعرّض له العديد من الأسرى، والمتمثّل بالضرب على الأعضاء التناسليّة في معسكر (سديه تيمان)، فقد تكرّر ارتكاب هذا الاعتداء على النحو ذاته وبالأسلوب ذاته، بما يُشكّل نمطًا سلوكيًّا متكرّرًا، ولا يُعدّ واقعة عارضة، إذ أفاد الأسير (ش.م): "بعد تقريباً 4 شهور من الاعتقال اقتحمت وحدة الكلاب القسم، سحبوني، وكنت مغمغمًا، وكنت أرى من تحت الغمام بساطير لونها بنيّ، وكان عددهم لا يقلّ عن 15 جنديًّا بتقديري. أوقفوني في نفس

البركس، وفتحوا رجلي قليلًا، وكان هناك أكثر من جنديّ يثبت في جسـمي حتى لا أتحرك، وكنـت مقيّدًا للأمـام، **وضربوني ضربة قويّة على المحاشـم**، وكانت ضربة واحدة، وتلقائيًّا سـكرت رجلي وصرت أصرخ من الألم، وبعد ذلك رموني على الفرشة مكانـي".[41] بقي الأسـير لمدّة أسـبوعين يعاني من تورُّم شـديد وغيـر طبيعيّ في الخصيتين، ترافقت حالته مع آلام حادة حرمته من النوم لأكثر من أسـبوع. وبسـبب شدّة الألم والانتفاخ، طلب الأسير من الشاويش مرارًا استدعاء الطبيب. وبعد تواصل الشـاويش مع الإدارة، حضر طبيب يرتدي زيًّا عسـكريًا بعد مرور أسبوع على تعرُّض الأسـير للاعتداء، حيث سـأله عـن الجهة التي اعتـدت عليه وما الـذي يجري داخل السـجن، فقام الأسـير بسـرد تفاصيل ما تعرّض له. وفي اليوم ذاته نادى ضابط من الإدارة على الأسـير، وسـأله أيـن كان ينام يوم تعرّضه للضرب، أشـار له الأسـير إلى المـكان. ثـمّ جرى اقتياد الأسـير إلى غرفـة الإدارة. وبعـد نحو يوم، قرابة السـاعة السادسـة مساءً، حضرت سيارة إسعاف وتمّت مناداة الأسير باسمه، حيث جرى نقله إلى سـيارة الإسـعاف وهو مقيّد علـى الحمّالة مـن اليدين والقدميـن، ومعصوب العينين. تمّ نقل الأسـير إلى مستشفى (سـوروكا)، حيث أُجريت له صور وفحوصات طبيّـة، وبقي هناك قرابـة يوم كامل، دون إبلاغه بنتائـج الفحوصات أو تزويده بأيّ أدوية. عقب ذلك، أعيد بواسطة سيّارة إسعاف إلى معسكر (سديه تيمان).

أبلغـه الطبيب في المعسـكر بأنّه سـيتمّ الاكتفاء بقياس ضغـط الدم ودرجة الحرارة يوميًّا. واسـتمر ذلك لمدّة تقارب أسبوعين، دون تقديم أيّ علاج أو مسكّنات للألم. وبعد مرور نحو أسـبوعين، تراجع الانتفاخ والألم تدريجيًّا من تلقاء نفسـيهما. يُذكـر أنّ الأسـير كان يعاني من ورم كبير فـي الخصية ذاتها، حيـث تعرّضت لتورم وانتفاخ شـديدين عقب الضرب، كما عانى من صعوبة وآلام أثناء التبول لمدّة تقارب أسبوعين، قبل أن تبدأ حالته بالتحسّن التدريجيّ.

للإطلاع على الشهادة كاملة، أنظر: (https://drive.google.com/file/d/1joNZG5rdm1d345W8fYUJcuRXVVK6pjAY/view).

لا يمكن اعتبار حالة الأسير المذكور حالة فرديّة أو استثنائية، إذ تشير التوثيقات إلى تعرّض باقي الأسـرى لممارسـات مماثلة؛ ما يدلّ بوضوح على وجود نمط متكرّر ومنهجيّ من الاعتداءات الجنسـيّة التي يرافقها إهمالٌ طبيّ داخل أماكن الاحتجاز. ويعـزّز تكرار هذه الانتهاكات الاسـتنتاج بأنّها ليسـت أخطاء معزولة، بل سياسـة متعمّـدة تُمـارس بحقّ الأسـرى؛ ما يشـكّل انتهاكًا جسـيمًا ومنظّمًـا لحقوقهم

[41] مقابلة أجرتها مؤسّسة الضمير مع الأسير (ش.م) بتاريخ 11 كانون الثاني 2026.

الأساسـيّة، ويكرّس مناخ الإفلات من المحاسـبة في حال عدم اتّخـاذ إجراءات جدّيّة للمسـاءلة القانونيّة على المسـتويين الوطنيّ والدوليّ؛ ما يضاعف الأذى الجسديّ والنفسيّ للأسرى، ويعزّز استمراريّة الممارسات التعسّفيّة داخل أماكن الاحتجاز.

سياسات استباحة الجسد: العنف الجنسيّ بحقّ الأسيرات الفلسطينيّات

عانت المرأة الفلسـطينيّة منذ النكبة وحتّى الإبادة الجماعيّة التي شـنّتها دولة الاحتلال الإسـرائيليّ على قطاع غزّة بعد السـابع من تشـرين الأوّل 2023، وعدوانه المتصاعد في الضفّة الغربيّة من أشـكال متعدّدة من العنف الذي اسـتباح جسدها، وانتهـك حقّهـا في الوجـود، ويمكن رصد هـذه الانتهاكات الجسـيمة تاريخيًّا وفي الوقائع الراهنة، إذ يظهر جليًّا بأنّ ممارسة العنف ولا سيّما الجنسيّ لا يشكّل سلوكًا عارضًـا، بـل يمثّـل جوهـرًا بنيويًـا فـي السياسـات الإسـرائيليّة التـي تخـدم الرؤية الاستعماريّة القائمة على بسط السيطرة، وإعادة تشكيل الوجود الفلسطينيّ قسرًا، وبالتالـي فـإنّ الاسـتهداف العنيـف الذي تمارسـه سـلطات الاحتلال بحـقّ المرأة الفلسـطينيّة لا يُعـدّ فعـلًا عشـوائيًّا أو معـزولًا؛ إذ لطالما اقترن هذا الاسـتهداف بخطـاب وممارسـات عنصريّة تمسّ جسـد المرأة الفلسـطينيّة وخصوبتها بشـكل مباشـر، ويتجلّى ذلك في الشعار المتداول بينهم: "طلقة واحدة، قتيلان اثنان"،[42] في دلالـة واضحة على اسـتهداف المرأة الفلسـطينيّة الحامل، باعتبارها رمزًا لاسـتمرار الوجود الفلسطينيّ وتجديده.

وقـد تعرّضت الأسـيرات الفلسـطينيّات لجملة مـن الجرائم والانتهـاكات ذات الطابع الجنسـيّ، تمّ ممارسـتها في إطار سياسـات ممنهجة. وتشـمل هذه الجرائم التفتيش العاري المهين للأسيرات بشـكل فرديّ، والتفتيش العاري الجماعيّ لعدد

42 مؤسّسة ميزان لحقوق الإنسان، "طلقة واحدة وقتيلان": القنّاصة الاسرائيليّون يحتفلون بقتل الأطفال والنساء الفلسطينيّات الحوامل"، 23 آذار 2009 (https://tinyurl.com/443wwe35).

من الأسيرات معاً، والتهديد بالاغتصاب، والتحرّش الجنسيّ اللفظيّ والجسديّ .

كما تشـمل التصوير القسريّ للأسيرات، بما في ذلك المحجّبات، دون حجاب، إلى جانب المسـاس بالمعتقدات الدينيّة عبر نزع الحجاب بالقوّة، والسـبّ والشتائم ذات الطابع الجنسيّ والمهين.

يضـاف إلى ذلك اسـتخدام الدورة الشـهريّة وسـيلةً للعنف الجنسـيّ والضغط الجسـديّ والنفسيّ، من خلال حرمان الأسيرات من الفوط الصحيّة، والملابس اللازمة للتغييـر، وتقييد اسـتخدام الحمّـام، وانتهـاك الخصوصيّة، فضلًا عـن حرمانهنّ من الاحتياجات الأساسيّة، وانعدام موادّ النظافة الشخصيّة، والاكتظاظ داخل الغرف، في انتهاك صريح لسلامتهنّ الجسديّة والنفسيّة، وامتهان كرامتهنّ الإنسانيّة.

ولا يمكـن فصل هذه الجرائم عن السـياق الأوسـع لجريمة الإبـادة الجماعيّة، إذ تُسـتخدم هـذه الانتهـاكات أداةً ممنهجة لاسـتهداف الجماعة الفلسـطينيّة، بما يشـكّل اعتداءً مباشرًا على استمراريّة الوجود الفلسطينيّ، فتؤكّد توثيقات مؤسّسة الضمير وغيرها من المؤسّسـات العاملة بمجال حقوق الإنسـان بأن العنف الجنسيّ ليس نتيجة أفعال فرديّة معزولة، بل هو سياسة متكرّرة ومتصاعدة منذ عام 1967، جرى توظيفها تاريخيًّا، ويُعاد تفعيلها اليوم ضمن سياق جريمة الإبادة الجماعيّة.

وقـد تمكّنت المؤسّسـة من جمع شـهادات لأسـيرات أفرج عنهنّ، وشـهادات لأسـيرات داخل السّـجون، أكّدن فيها تعرّضهنّ لجملة من الاعتداءات الجنسيّة، فقد أكّدت الغالبية العظمى من الأسـيرات تعرّضهن **للتفتيـش العاري** مرّات عدّة خلال فترة اعتقالهنّ، حيث جرى ذلك للمرّة الأولى في مكان الاعتقال، ثمّ لاحقًا في سـجن (هشارون)،[43] ومن ثمّ في سجن الدامون، حيث تعرّضن للتفتيش فيه مرّات عدة خلال فترة الاحتجاز، بما في ذلك أثناء التحقيق، وعمليّات التفتيش إضافة إلى التفتيش في مراكـز التحقيـق، بذلك تفيد الأسـيرة (ه): "بعد تاريـخ 7 تشـرين الأوّل 2024 صارت الأسـيرة إذا خرجت للتحقيق يجـب أن تفتش عاريًا أثناء الخـروج والدخول وكأنه صار **منهجًا لسياسـة التفتيش العاري،** وصاروا يغلطوا علينا ويقولـون "انتوا ما تيجوا هان اذا بدكنش تتفتشن انتن هان في دولة إسرائيل"".[44]

---

[43] يشكّل سجن (هشارون) محطة مؤقّتة لاحتجاز الأسيرات، قبل نقلهنّ إلى سجن الدامون.
[44] تصريح مشفوع بالقسم أجرته مؤسّسة الضمير مع الأسيرة (ه) بتاريخ 27 كانون ثاني 2025.

هذا ورافق التفتيش الذي تعرّضت له الأسيرات **توجيه إهانات وشتائم لفظيّة مهينة، وحاطّة بالكرامة**، إذ أفادت الأسيرة (ي): "أوّل ما وصلت الدامون بعد تحقيق بعوفر، بعد رحلة 3 أيام دون استحمام واستخدام حمامات غير نظيفة، أوّل ما وصلت قامت مسؤولة قسم العزل وسجّانة **بتفتيشي تفتيش عاري**، بعد ما خلعوا عنّي جميع ملابسي حكتلي مسؤولة قسم العزل **يع ريحتك طالعة**، انزلي على القسم تحمّمي **وكانت تشتمني طوال الوقت** ".[45]

ولم تكن تأخذ السجّانات الدورة الشهريّة بعين الاعتبار عند إجراء التفتيشات، فكانت تجبر الأسيرات على خلع جميع ملابسهنّ، مع تعرّضهنّ للسخرية والتهكّم، وهو ما أكّدته الأسيرة (ش) التي أجبرتها إحدى السجّانات على خلع جميع ملابسها، ورغم إبلاغها بأنّها تمرّ بفترة الدورة الشهريّة، إلّا أنّ السجّانة أصرّت على **نزع ملابسها بالكامل**، حيث أفادت الأسيرة بأنّه بعد تعريتها، شرعت السجّانات **بالسخرية منها والاستهزاء** بها بسبب الدورة الشهريّة، ثمّ أُجبرت على الجلوس في وضعيّة القرفصاء، وخلال ذلك، **تعرّضت للشتائم والإهانات المتواصلة**، ووصفت التجربة بأنّها قاسية ومهينة للغاية، خاصة في ظلّ حالتها الجسديّة والنفسيّة.[46]

أمّا عن غرض هذا التفتيش، فأشارت الأسيرة (ل) إلى أنّها خضعت مرّات عدّة لتفتيش عارٍ، إذ **تمّ تجريدها من ملابسها كافّة**، وكأنّها "تخفي شيئًا تحت جلدها" على حدّ وصفها، **مع توجيه إهانات متكرّرة لها**؛ ما يدلّل على كيفيّة استخدام السيطرة على الجسد أداةً للتعذيب والإذلال الجنسيّ، وقد تعرّضت خلال التفتيش **للضرب** بسبب اعتراضها على تفتيشها بوجود كاميرات مراقبة، التي ادّعت السجّانة بأنّها مطفأة، بينما ك**انت تنظر إليها السجّانة بازدراء واحتقار مع شتمها لمدة 20 دقيقة**، هذا وأكّدت الأسيرة المذكورة أنّ السجّانات دائماً ما تعطي الأسيرات شعورًا بأنّ أجسادهنّ منتهكة، فيتّبعن نهجًا نفسيًّا قاسيًا يضاعف الإذلال، والمعاناة الجسديّة والنفسيّة للمعتقلات.[47]

وإلى جانب التعرية القسريّة والإذلال، برزت أنماط أخرى من العنف الجنسيّ الإسرائيليّ الممنهج بحقّ النساء والفتيات الفلسطينيّات، شملت **التحرّش الجنسيّ**، وقد وظّفت دولة الاحتلال هذا السلوك أداةَ ضغطٍ نفسيّ، تهدف إلى زرع الرعب في

45 تصريح مشفوع بالقسم أجرته مؤسّسة الضمير مع الأسيرة (ي) بتاريخ 29 كانون الثاني 2025.
46 مقابلة أجرتها مؤسّسة الضمير مع الأسيرة (ش) بتاريخ 24 نيسان 2024.
47 Freedom Breakers ep.8 with Lana Fawalha, YouTube video, published 30 November 2025 (https://www.youtube.com/watch?v=3wyotv6JK0g).

نفـوس الضحايا، وخلق حالة من الخوف الشـديد؛ ما يؤدّي إلى تقويض الشـعور بأيّ شـكل من أشـكال الحماية، وإيصال رسـالة مفادها أنّ أجسـادهنّ وأجسادهم قابلة للانتهاك في أيّة لحظة.

هذا وأفادت أسـيرات عـدّة تعرّضهنّ للتحرّش من قبل جنود وسـجّانين من كلا الجنسـين، فقد أفـادت الأسـيرة (ت): "بعدمـا اقتادوني إلى غرفة صغيـرة، وحضرت سـجّانة تدعى (سـدير)، وهي معروفة بين البنات في سـجن الدامـون. كانت ناصحة، وشـعرها مصبوغ بني وقمحي وطويل، وهي يهوديّة ولا تتكلم اللغة العربيّة سوى بعـض الكلمات. **فتشـتني تفتيشًـا عاريًا**، وصـارت تشـير بإصبعها لكـي أخلع كلّ ملابسـي. أنا رفضت في البدايـة، فصارت تصرخ عليّ، وبعدهـا خلعت. **صارت تضغط على صدري بحجّـة التفتيش،** وأنا تضايقت من ذلك. بعدهـا رمت لي كيس ملابس فيـه رداء سـكني مع ملابس داخليّـة، دون حمّالات صدر. عرفت لاحقًـا من البنات أنّ السجّانة (سادير) متحرّشة، وهي معروفة بين البنات بحركاتها المنحرفة، وتفعل مع البنات كلهنّ نفس الشيء داخل السجن بحجّة التفتيش".[48]

كمـا وتعرّضـت الأسيرة (د) للتحـرّش الجنسـيّ من قبل أحـد جنود الاحتلال، فبعـد أن تمّ اعتقالها من منزلها، ونقلها إلى أحد معسـكرات الاحتلال، تمّ احتجازها برفقـة أسـيرة أخـرى فـي غرفـة صـغيرة، وتـمّ تغيير قيود يديها من القيود البلاسـتيكيّة إلـى قيود حديديّة إلى الخلف، وبعد فترة قصـيرة دخل أحد الجنود الغرفـة واقتـرب ،ووضـع ركبتيـه بجانب ركبتيها، **وأمسـك صدرها،** فمـا كان من الأسيرة المذكورة إلّا أن ابتعدت للخلف بصمت، ولكنّه اقتـرب منهـا مـرّة أخـرى، **وأعاد مسكها من صدرها** فصرخت بصوت عالٍ، وقامت الأسيرة الأخرى المحتجزة في الغرفة ذاتها أيضًا بالصراخ لكي يبتعد الجنود عنها.[49]

إضافة لما سـبق، مارسـت سـلطات الاحتـلال أسـاليب الترهيب النفسـيّ بحقّ الأسـيرات، من خـلال **التهديد بالاغتصاب**، واسـتخدامه أداةً للضغـط والابتزاز. ففي إحـدى الحـالات، تمّ اعتقال سـيّدة بهدف الضغط علـى زوجها لإجباره على تسـليم نفسـه، كمـا تعرّضـت للتهديـد باغتصاب ابنتهـا، فأفادت الأسـيرة (ج): "سـحبتني المجنّـدة إلى غرفة ابنتـي وأغلقت الباب خلفها، ثمّ أجبرتنـي عن طريق الصراخ على

48 مقابلة أجرتها مؤسّسة الضمير مع الأسيرة (ت) بتاريخ 15 كانون أوّل 2025.
49 تصريح مشفوع بالقسم أجرته مؤسّسة الضمير مع الأسيرة (ه) بتاريخ 27 كانون ثاني 2025.

خلع ملابسي بشـكل كامل (عاري) للتفتيش، اسـتمرّ التفتيش فـي الغرفة حوالي 4 دقائق، بعدها اقتادتني خارج الغرفة فامرتني بارتداء حذائي ... عندما طلبت الذهاب للحمّـام سـمحوا لكن دخلت المجنّدة معـي فكّت القيود، ثمّ أغلقـت الباب وبقيت تنظـر إلي وأنـا أقضي حاجتي ... خلال التحقيق اتّصل أحـد المحقّقين على والدي، ثم أعطانـي الجوّال لأتكلّـم مع والدي، وعندما قلت لوالدي "ما تقلق علي"، قام الضابط الذي يدعى وسـام بسـحب الجوّال مني، قال لوالدي "أنا بحكيلك اقلق". بعد انتهاء المكالمة مباشرة قال لي الضابط وسام "**لما نغتصب بنتك بتصيري تقلقي**"".[50]

تفتيش داخل فجوات الجسم لأسيرات فلسطينيّات

تجاوز تفتيش الأسيرات الفلسطينيّات عتبة التفتيش الإجرائيّ الخارجيّ ليصل حدّ تفتيـش فجـوات الجسـم، فقد قامـت السـجّانات بفتح فجوات أجسـاد الأسـيرات وتفتيشـها، بما لا يمكن اعتباره إجراءً أمنيًّا أو احترازيًّا، بل يندرج في سـياق الانتقام والعقـاب الجماعـيّ، فغياب أيّ مبـرّر قانونيّ أو طبـيّ، واقتران التفتيـش بالتعرّي الكامل، والترهيب، والإذلال، يكشف أنّ الغاية من هذا السلوك هي معاقبة الضحيّة، وليـس تحقيـق مصلحة أمنيّة مدّعى بهـا. ويحوّل هذا القصـد الانتقامي الفعل إلى اعتداء جنسيّ جسيم، ويشكّل في الوقت ذاته انتهاكًا صارخًا لمبادئ القانون الدوليّ الإنسـانيّ التي تحظر المعاملة المهينة، والتعذيب، واسـتخدام العنف الجنسيّ أداةً للانتقام أو الردع.

وقد أشارت الأسيرات إلى تعرّضهنّ إلى هذا النوع من التفتيش، إذ أفادت الأسيرة (ر): "فترة حرب إيران كانت أسـوأ فترة علينـا، كانوا يدخلون علينا قمعات تقريبًا كلّ

[50] تصريح مشفوع بالقسم أجرته مؤسّسة الضمير مع الأسيرة (ج) بتاريخ 2 تشرين الثاني 2023.

يوميـن أو ثلاثـة، في أحد الأيـام قاموا باقتحـام الغرفة في سـاعات المغرب، اقتحم الغرفة 3 سجّانات، و4 سجّانين دروز، معهم ضابطة اسمها (انستيا) وأنا غير متأكّدة من اللفظ الصحيح للاسم، وقفونا على الحائط وصاروا يفتشوا بالغرفة، بعدها طلبت الضابطـة من السـجّانين الذكور الخـروج، ومن ثمّ صارت تقتادنا أسـيرة أسـيرة على الحمّام للتفتيش، أنا شـخصيًّا فتّشـتني سجّانة اسمها (سـادير) هي اسمرانيّة طويلة وصابغة أشـقر وناصحة، طلبت مني أخلع ملابسي الداخليّة، **وفتحت فجوات جسدي من الأمام والخلف**، وكانت ترتدي قفّازات، هنا جسـدي تجمّد وكنت اشعر بأنّي أريد الموت لكن خفت من منعها، كذلك كانت سـجّانة اسـمها (نيكول)، وأخرى (لورين) فتّشوا الأسيرات نفس التفتيش في غرفتي"،[51] تضيف الأسيرة (ح) عن الواقعة ذاتها بأنّه خلال العدوان على إيران، أو بعد انتهائه بفترة قصيرة تعرّضت الأسيرات لقمعة قويّة، "دخلوا حوالي ثلاث مجنّدات والضابطة، صاروا يُدخِلون كلّ أسيرة على حدة إلى الحمّـام للتفتيش. كلّ أسـيرة كانت مـع مجنّدتين، والضابطة للتفتيـش في الحمّام. خلال دوري شـلحوني ملابسـي كاملة، وحدثت إهانات في التفتيش، حيث **مسـكوا صدري وطلبوا مني أكرمز وافتح رجلي** وكانتا المجنّدتان همجيّات"، وأضافت: "بعد التفتيش، اكتشفت أن هناك أسيرة **تم فتح فجوات جسدها،** وانهارت جدًّا بعد ذلك، حيـث فقدت القدرة على الأكل، وكانت تبكي كثيرًا، وتنهار من البكاء كلّما تذكّرت ما حدث".[52]

لا يمكـن النظر لهذه الحوادث كحـوادث منفردة، بل كسياسـة ممنهجة، فقد تعرّضـت الأسـيرة (ص) لتفتيـش مماثل عـام 2015 عندما فتّشـتها طبيبة تفتيشًـا داخليًّا، عن طريق إدخال أصابعها في فتحة الفرج والشـرج أيضًا؛[53] ما دفعها لتقديم شكوى رسميّة، إلّا أنّ التحقيق في قضيّتها قد أُغلق بتاريخ 7 نيسان 2021، ولم تُقدَّم أيّـة لائحـة اتّهـام بحقّ أيّ مـن المتورّطيـن، بحجّة عدم قـدرة الوحـدة الخاصّة على التحقيـق في هـذه القضيّة من معرفة الشـخص الذي أصـدر أمر التفتيـش الداخليّ للمعتقلة.[54]

وبالتالـي، فإنّ إغلاق الشـكوى عام 2021 قد أعطى اليـوم الضوء الأخضر لإعادة هذا النوع من الانتهاكات، حيث يضمن مرتكبوها عدم المسـاءلة القانونيّة، ويكرّس مناخ الإفلات من العقاب الذي يشـجّع على اسـتمرار اسـتهداف النسـاء، وإهانتهنّ

---

51 مقابلة أجرتها مؤسّسة الضمير مع الأسيرة (ر) بتاريخ 21 أيلول 2025.
52 مقابلة أجرتها مؤسّسة الضمير مع الأسيرة (ح) بتاريخ 6 تشرين الثاني 2025.
53 تصريح مشفوع بالقسم أجرته مؤسّسة الضمير مع الأسيرة (ص) في سجن الدامون بتاريخ 7 أيلول 2015.
54 اللجنة العامّة لمناهضة التعذيب في إسرائيل، "التعذيب في إسرائيل لعام 2021: صورة الوضع القائم"، 2019 (https://rb.gy/7ewm21).

جسديًّا ونفسيًّا أثناء الاحتجاز أو التفتيش.

وفي سياق الإفلات من العقاب، تمّ تكريس هذا النمط عبر عدم توثيق الانتهاكات في محاضر التحقيق، على الرغم من المطالبات المتكرّرة بإثباتها؛ ما أسهم في تعطيل المساءلة القانونيّة، وهو ما حدث مع الأسيرة (ن).

تغييب الانتهاكات عن محاضر التحقيق .. حالة الأسيرة (ن)[55]

بتاريخ 9 تشرين الثاني 2023 في حوالي الساعة 2 عصرًا، اقتحمت قوّة من المخابرات الإسرائيليّة مكوّنة من حوالي 12 شخصًا، مسلّحين بلباس مدنيّ منزل الأسيرة (ن)، الكائن قرب الباب الجديد في مدينة القدس، بعد أن قاموا بخلع باب المنزل باستخدام آلة، بينما كانت الأسيرة تتواجد في غرفتها المقابلة لمدخل البيت مباشرةً، وكان باب الغرفة مفتوحًا، فور دخولهم المنزل دخلوا غرفتها بينما كانت في ملابس النوم، فبدأت بالصراخ عليهم للتراجع، وإعطائها فرصة لارتداء جلبابها ومنديلها، إلّا أنّهم رفضوا؛ ما اضطرّها على الفور إلى سحب المنديل والجلباب من خلف باب الغرفة وارتدائها.

اقتحم بعدها بعض العناصر الغرفة التي كانت تتواجد بها ابنتها ذات ال (25 عامًا)، مع طفلتها الرضيعة التي تبلغ من العمر أقلّ من أسبوعين، وقاموا بتفتيش الرضيعة، كما وأمروها بأن تخلع هي أيضًا ملابسها للتفتيش، ولكنّها رفضت لأنّ من كان يقوم بالتفتيش ذكرًا، في حين لم يكن معهم أيّة شرطيّة في المنزل، فبدأ يصرخ عليها بصوت عالٍ، لكنّها أصرّت على عدم تفتيشها، ثمّ أخذ يهدّدها بالصاعق

55 مقابلة أجرتها مؤسّسة الضمير مع الأسيرة (س) بتاريخ 18 كانون أوّل 2023.

الكهربائيّ الذي كان يحمله بيده.

لاحقاً، وبعد اعتقال الأسـيرة (ن) تمّ نقلها إلـى غرفة التحقيق التي كان يتواجد فيها محقّق واحد، عرّف عن نفسـه باسـم (بيتر)، وبعدها بلحظـات دخل إلى غرفة التحقيـق عنصران، عرّف أحدهم عن نفسـه باسـم طلعت، الذي أخذ يهدّد الأسـيرة بالقتل، والاغتصاب، حيث قال لها حرفيًّا "رح اغتصبك من الأمام ومن الخلف" بألفاظ صريحـة وقحـة، فطلبت من المحقّـق أن يوثّق كل ما جرى، إلّا أنّها شـعرت بأنّه لم يسجّل أيّ من تفاصيل ما حدث في المحضر.

عند بـدء التحقيق معها، بـدأ المحقّق بتدوين بعض المعلومـات الأوّليّة حول سـكنها وعمرها وعملها، عندها طالبت الأسـيرة المحقق بأن يوثّق في المحضر أنّ دخـول عناصر الأمن إلى منزلها تـمّ بطريقة غير قانونيّة، دون إبـراز أيّ أمر تفتيش، وأنّهـم اقتحمـوا منزلها وهـي في غرفتها مـع ابنتها الرضيعـة دون حجاب، وعن الاعتداء عليها بالضرب وتهديدها بالاغتصاب، أوحى المحقّق للأسيرة بأنّه قد سجّل ما طلبت توثيقه في محضر التحقيق، إلّا أنّ المحامي أبلغها لاحقًا بأنّ هذا الكلام لم يُدرج في المحضر؛ ما يشـير إلـى تجاهل متعمّد لحقوقهـا، ومحاولة للتغطية على الانتهاكات التي تعرّضت لها لضمان الإفلات من المحاسبة.

وفور انتهاء التحقيق الذي اسـتمرّ حوالي سـاعتين، تمّ نقلها إلى غرفة لا يوجد فيها كاميرات، أحضروا شـرطيّة قامت بتفتيشـها تفتيشًا عاريًا وهي مقيّدة اليدين بالحديد. تفيد الأسـيرة: "كانت "تشلح فيا وتلبسني" بنفسها حيث كان من الصعب عليّ أن أخلع ملابسي بنفسي، وكان هذا مهينًا، وعندما وصلت مرحلة المنديل حيث كنـت ارتدي منديل نوع جورجيت تحته (قمطـة)، أيّ الحجاب الداخلي القطن قامت الشـرطية بأخذ القمطة مني بحجّة أنّها ممنوعة، لأنّ فيها رباطاً والرباط ممنوع في السـجن، وفقط وضعت المنديل الجورجيت على رأسي، ثمّ شدّتني بيدها، وسحبتني خارج الغرفة، في حينها سـقطت المنديل عن رأسي بوجود رجال المخابرات ومنهم طلعت، صاروا يسـتهزؤون ويضحكون، وكانت هذه المرة الثانية التي يشاهدونني فيها مكشوفة الرأس خلال اليوم للأسف".

كما وتشـير الأسـيرة إلى أنّها تعرّضت لتفتيش مهين في سـجن (هشارون)، إذ

تؤكّد: "في (هشارون) فتّشوني مرّة اخرى تفتيشًا عاريًا من قبل مجنّدة، حيث أمرتني بأن أخلع ملابسي بعد أن فكّت القيود، وكانت خلال التفتيش تأمرني بأن أنزل على الأرض وأصعد، وأن أحني ظهري وأنا عارية، وفتّشتني في مناطق حسّاسة، ومسكت ثديّ بيديها شعرت خلالها بإهانة شديدة".

للإطلاع على الشهادة كاملة، أنظر: (https://drive.google.com/file/d/1PJ6BZJsmqVcpIVH8dOZfBVh_2lf75m2S/view).

"اغتصب جنودنا والدتك وأخواتك وقتلوهم" تعذيب نفسيّ وجنسيّ بمواجهة الأطفال

يروي (ف) ذو السادسَ عشرَ عامًا إحدى أكثر اللحظات قسوة التي عاشها في معسكر (سديه تيمان)، بعد اختطافه من إحدى نقاط توزيع المساعدات في غزّة، فقبل نحو أسبوع من الإفراج عنه اقترب منه أحد السجّانين، وعرض عليه صورة عبر نافذة الزنزانة، تمّ التعديل على الصورة بوضع والدته بجانب جنديّ في وضعٍ مُهين، سخر السجّان منه قائلِا: " انظر ماذا فعل جنودنا بوالدتك، هل تريد أن تذهب لترى والدتك؟ **جنودنا اغتصبوا وقتلوا والدتك وأخواتك**"، نتيجة لذلك أطلق الأسير سيلِا من الشتائم بدافع الغضب. وبالنتيجة، عُلِّق في الهواء لمدّة أسبوع كامل.[56]

يوضّح ما حدث مع الأسير (ف) أنّ الأطفال **لم يسلموا من استخدام الصور والأكاذيب لتهديدهم وابتزازهم نفسيًّا**، دون أيّة مراعاة لأعمارهم، أو للضمانات القانونيّة التي تكفل حماية الأطفال بموجب القانون الدوليّ، فلا تميّز سلطات الاحتلال بين طفل وبالغ، أو بين امرأة ورجل، عند ارتكاب الجرائم الجنسيّة ضدّ الأسرى؛ فقد يتعرّض الأطفال، شأنهم شأن البالغين، لتفتيشٍ عارٍ، يتخلّله ضرب مبرح أحيانًا، وللاعتداء النفسيّ والجسديّ المباشر، بما في ذلك الابتزاز والكذب بشأن الاعتداء الجنسيّ على أفراد أُسَرهم.

56 DCIP, "'The prison is inside me' Three released Palestinian boys abducted, tortured by Israeli forces while seeking aid", 13 November 2025 (https://tinyurl.com/4s3yknah).

أفاد أسـرى عدّة تعرُّضهم **للتفتيش العاري، وللضرب على الأعضاء التناسليّة**، إذ أشار الأسير (ص.ع) إلى التعذيب الذي تعرّض له في المسكوبيّة، وما تخلّله من جرائم جنسـيّة تمثّلـت فـي الضرب علـى الأعضـاء التناسـليّة، إذ أفـاد: "أصعب شـيء في المسـكوبيّة كان من ناحية الضرب، **والضرب أكثر شـيء على الأعضاء التناسليّة** في أداة التفتيـش المحمولة، كلّ ما يطلعونا فورة حرفيًّا كلّ فورة، بطلعونا من الغرفة يتـمّ تفتيشـنا، ولمـا تنتهي الفورة يفتّشـونا مـرّة أخـرى، أي تفتيش علـى الطلعة والدخلـة، كلّ واحـد منـا يتمّ تفتيشـه وخـلال التفتيـش يتمّ **الضرب علـى الأعضاء التناسلية** في جهاز التفتيش، تعرّضت للضرب على نفس المنطقة تقريبًا بشكل شبه يومـيّ، مع القليل من الكفوف من قبل السـجّانين"،[57] كما وكان يتمّ إبقاء الأسـرى لسـاعات طويلة في حالة شـبه عري، دون الالتفات لدرجات الحرارة المتدنيّة، إذ يشير الأسير (أ.خ) الذي تمّ اعتقاله من خانيونس، ونقله عن طريق شحن إلى مكان مجهول، تـمّ إبقاؤه وأسـرى آخرين طوال الليل في **حالة شـبه عري**، جاثين علـى الركب على حجارة، وتحت المطر.[58]

يضيف الأسـير الشـبل (م.ت) بأنّه عند وصولهم إلى سـجن الدامون، كانت هناك وحدة خاصّة في انتظارهم، أُجبروا على الركوع، وكان عددهم حوالي ثلاثين شخصًا في غرفـة انتظار صغيرة. خضعوا **لتفتيش عارٍ**، وتعرّضوا للضرب والصراخ المسـتمرّ، كما شُـدّت القيـود علـى أقدامهم. بعـد الانتهاء من ذلك، وللسـماح لهـم بالخروج من الزنزانة، أُجبروا على الركوع والصراخ بصوت عالٍ قبل إخراجهم.[59]

وفي تكريس لمنظومة الحصانة التي بنتها دولة الاحتلال للإفلات من المحاسبة عن الجرائم المرتكبة بحقّ الأسرى، دائماً ما كان يتم الاعتداء على الأسرى في أماكن خاليـة مـن الكاميرات، إذ أفاد الأسـير (إ.ح): "الفورة فيها كاميرات مراقبه باسـتثناء ممرّيـن اثنيـن ما فيهم كاميـرات طول الممرّ حوالـي 4 متر، كان يتـمّ ضربي بداخل الممرّين برفقة الأسـرى، بواسـطة عصا التفتيش الحديديّة على الرأس وبين الرجلين على **المناطق الحساسّة**، تمّ ضربي ثلاث مرّات بهذه الطريقة".[60]

إنّ الانتهـاكات المشـار إليهـا لا يمكن اعتبارها أفعالًا اسـتثنائيّة، بل تكشـف

---

57 تصريح مشفوع بالقسم أجرته مؤسّسة الضمير مع الأسير (ص.ع) بتاريخ 15 نيسان 2025.
58 مقابلة أجرتها مؤسّسة الضمير مع الأسير (أ.خ) بتاريخ 16 آذار 2025.
59 زيارة للأسير الشبل (م.ت) في سجن الدامون بتاريخ 9 كانون أوّل 2024.
60 مقابلة أجرتها مؤسّسة الضمير مع الأسير (إ.ح) بتاريخ 26 أيلول 2024.

بوضوح عن نمط ممنهج من العنف الجنسـيّ، يمارَس بقصد إحداث آثار طويلة الأمد تمسّ كرامة الأسـرى، وسـلامتهم النفسـيّة والجسـديّة. ويترتّب على هذه الأفعال إحداث صدمة نفسـيّة شـديدة واضطرابات نفسـيّة عميقة، تتجاوز الضرر الآنيّ لتطال البنيّة النفسيّة والاجتماعيّة للضحيّة. كما أنّ اعتماد هذا الأسلوب القائم على الإذلال المتعمّد يهدف إلى بثّ الخوف، وخلق حالة من الترهيب الجماعيّ، بما يتجاوز نطاق الضحيّة الفرديّة ليشـمل المجتمع المحيط بها، كما يُعدّ مساسًـا بالخصوبة، وصورة من صـور الإبادة البيولوجيّة. هذا ويُسـتخدم العنف الجنسـيّ في هذا السـياق أداةً لإنتاج شـعور بالهيمنـة والهويّة الذكوريّة المفرطة لـدى الجناة، في مقابل تقويض متعمّد للهويّة الذكوريّة للضحيّة.